



A/40/PV.90
10 December 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ٩/٣٠

الرئيس : السيد دي بينيبي (اسبانيا)

شم : السيد سارى (نائب الرئيس) (السنغال)

شم : السيد ماكيا (نائب الرئيس) (ليسوتو)

- الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين
ومبادرات السلم (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات
الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة
الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

١٩٧٤ 85-64536/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠البند ٢١ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات

السلم : تقرير الامين لعام (A/40/737)

السيد نوفاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يسع وفد

بولندا الا ان يوضح بايجاز موقفه فيما يتعلق بالصراع الدائر في أمريكا الوسطى ، ويعرب عن قلقه ازاء ما ينجم عن ذلك الصراع من تهديدات للسلم والامن الدوليين . وبالرغم من ان بولندا بعيدة جغرافيا عن أمريكا الوسطى ، الا ان الاخطار التي تهدد السلم هناك تتجاوز المنطقة ذاتها . ولا يسعنا ان نلزم الصمت عندما تتعرض سيادة الدول الاخرى او الامن والسلم للخطر . فالسلم لا يتجزأ ، كما ان اى نزاع محلي يحمل في طياته تهديدات تحوله الى نزاع عالمي .

وتشعر حكومة بلدى بالقلق هذا العام بصفة خاصة اذ ترى الموقف في المنطقة يزداد تدهورا باطراد ، كما اوضح الامين العام في تقريره A/40/737 . وتشهد التهديدات والاعمال العسكرية والاحداث التي تؤدى الى خسائر في الارواح البشرية يزداد عددها على نحو مستمر .

وتعاطف التوتر أمر واضح بشكل خاص في حالة نيكاراغوا ، وهي بلد تحاصره الدولة العظمى المجاورة له . فنيكاراغوا ضحية أعمال غير مشروعة خفية وعلنية تهدف الى الاطاحة بحكومتها الشرعية . لذا ازدادت الضغوط على ماناغوا ، لاسيما الاقتصادية منها ، مما أدى ، بين جملة أمور ، الى فرض حظر تجارى عليها من جانب الولايات المتحدة في ١ ايار/مايو ١٩٨٥ . وهذا مثال آخر ، ليس مجهولا لبلدى ، على فرض ما يسمى بالجزاءات الاقتصادية من قبل دولة عظمى لاسباب سياسية بحتة . وما من حاجة الى تكرار القول بأن مثل هذه الاعمال ذات الدوافع الايديولوجية لا تتوافق مع أحكام ميثاق الامم المتحدة ، وبشكل خاص مع مادتيه الاولى والثانية .

لقد دعا وفد بلدى في مجلس الامن بتاريخ ٩ ايار/مايو ١٩٨٥ أطراف النزاع الى الامتناع عن القيام بأية أعمال تؤدي الى ايجاد حالة من عدم الاستقرار في الدول الاخرى أو تقويض أنظمتها . ومن الجدير بالذكر أن مجلس الامن اعتمد في حينه القرار ٥٦٢ (١٩٨٥) الذى أعاد التأكيد على حق نيكاراغوا وبقية الدول الاخرى في المنطقة غير القابل للتمرف في أن تختار لنفسها طريقة حياتها السياسية والاقتصادية دون تدخل خارجي أو تخريب أو قسر . ودعا القرار أيضا كل دول المنطقة الى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير ضد الدول الاخرى ، الامر الذى قد يعيق بلوغ هدف السلم الذى تسعى مجموعة كونسادورا الى تحقيقه .

وقد أوضح البيان المثير الذى أدلى به القومندان دانييل أورتيغا سافيدرا بتاريخ ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، بشكل جلي المحاولات الرامية الى :

"تدمير العملية الديمقراطية في نيكاراغوا ، وانكار وجود نيكاراغوا

غير المنحازة في منطقة أمريكا الوسطى" . (A/40/PV.42 ، ص ٧)

ان الخطر الذى يتهدد السلم والامن في أمريكا الوسطى لا يقتصر على نيكاراغوا فقط ، بل تظل كوبا هدفا للتهديدات والحملات الاذاعية المشوهة . وبالرغم من استعداد القوى الديمقراطية في السلفادور للسمي الى ايجاد تموية سياسية تفاوضية فسي السلفادور ، يظل الوضع في ذلك البلد عرضة للتنازم وارتكاب أعمال العنف المتكررة . ويظل تطور الاحداث في السلفادور لذلك مصدر قلق دولي مشروع .

وفضلا عن ذلك ، ما زالت المعاناة التي يعيشها السكان الأبرياء ، والخسائر الاقتصادية الجسيمة ، وتدفقات اللاجئين ، تشكل مصدرا إضافيا لقلق المجتمع الدولي . ويشاطر وفد بلدى تقييم الأمين العام بشأن ما ذكره في تقريره عن جذور الأزمة في أمريكا الوسطى حيث قال انها :

"تكمّن في الهياكل الاجتماعية الاقتصادية والسياسات الداخلية غير

العادلة" . (A/40/737 ، الفقرة (١))

وبعبارة أخرى ، ان الأزمة نجمت عن الافتقار الى التنمية الاقتصادية ، واستفحال الفقر والظلم الاجتماعي الكبير والاستغلال والاضطهاد الذي تمارسه الاقليات المتمتعة بامتيازات ، ضد الاغلبية المحرومة . ويزداد عدم الاستقرار في المنطقة تدهورا نتيجة لاستغلال الشركات الأجنبية للموارد الطبيعية ، واللجوء الى السياسات الامبريالية المتمثلة في التدخل بكل أشكاله . هذه هي العوامل الحقيقية التي تؤدي الى زعزعة الاستقرار ، وليس التنافس بين الشرق والغرب أو "العوامل الناجمة عن الايديولوجيات المفروضة من الخارج بغية تقسيم الدول" ، كما يرغب في اقناعنا من يواصلون ارتكاب الاعمال العدوانية ضد نيكاراغوا والقوى الديمقراطية في السلفادور .

وينبغي أن تتركز كل الجهود الرامية الى حل الأزمة القائمة على أسبابها الحقيقية وبشكل شامل . واذ اتخذت الدول الاطراف في منظمة معاهدة حلف وارسو موقف من الأزمة في أمريكا الوسطى ، فقد أعربت في اعلانها الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ في صوفيا عن دعمها :

"لكفاح شعوب أمريكا اللاتينية من أجل الاستقلال والتقدم الاقتصادي

الاجتماعي . وقد أدانت الاعمال العدائية ضد نيكاراغوا التي تواجه تهديدا بالتدخل العسكري المباشر ، كما أعربت عن تضامنها مع ذلك البلد . وأكدت من جديد مساندتها لكوبا الاشتراكية التي لا تزال هدفا للتهديدات" (A/C.1/40/7 ،

ص ١٢)

وتشاطر بولندا ، بالكامل ، استنتاجات الأمين العام الواردة في آخر تقرير له

ومفادها :

"استمرار تدهور الموقف خلال السنة الماضية يثبت ضرورة التوصل إلى

سلم عادل وشامل في المنطقة" . (A/40/737 ، الفقرة ١١)

ونحن إذ نعرب عن تضامننا مع نيكاراغوا بلا تحفظ ، ندعو إلى وقف ارتكاب كل الأعمال العدائية ضد ذلك البلد ، ونؤيد تماما الموقف الذي اتخذته بلدان حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى ، والذي أعرب عنه في المذكرة التي اعتمدت بتاريخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ من قبل مكتب التنسيق وعممت كوثيقة للجمعية العامة (A/39/937) .

إن ادانة نيكاراغوا القوية والشاملة للارهاب بجميع أشكاله ، واستعدادها للتفاوض مع الولايات المتحدة ، واستعداد ماناغوا لرفع الاتهامات الأمريكية أمام محكمة العدل الدولية لتقضي فيها ، أمور ينبغي النظر إليها نظرة ايجابية . ونحن ندعو حكومة الولايات المتحدة إلى استئناف المفاوضات الشائبة عملا على التوصل إلى اتفاقات تركز على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق تقرير المصير . يجب أن يوضع حد للعدوان على نيكاراغوا ، كما ينبغي الفاء الحظر التجاري المفروض عليها ، واحترام النظام القضائي الدولي . ويجب ألا تستخدم أراضي هندوراس من أجل القيام بأعمال عدوانية ضد نيكاراغوا المجاورة .

وتشكل الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا منطلقا هاما في السعي من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع الدائر . إن وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى التي ورد مشروع مسودة عمل لها في تقرير الأمين العام الذي أشرت إليه فيما سبق ، ووثيقة هامة قد تفتح المجال ، بعد اعتمادها ، لسلم وتعاون دائمين في المنطقة ، وتشكل اطار تعايش سلمي بين دول المنطقة . ويحدونا الأمل أن يأخذ النص النهائي الذي يتسنى التوصل إليه خلال المفاوضات المصالح الامنية المشروعة لكل الاطراف المعنية في الحسبان ، لاسيما نيكاراغوا بصفتها ضحية للعدوان .

وعندما يجري اعتماد النص ، يمكن لوثيقة كونتادورا أن تقوم في الوقت الملائم بدور مماثل للدور الذي تؤديه الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ،

وتأمل بولندا أن يتحقق ذلك . لقد رحبنا بقبول نيكاراغوا الفوري للنص الأصلي الكامل
لوشيقة كونتادورا دون تحفظ . ويجب أن تحظى الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا
والمفاوضات الإضافية بالتأييد ، كما ينبغي للبلدان المهتمة بالموضوع أن تمتنع عن
القيام بأعمال قد تؤثر سلبيا على هذه الجهود .
ونحن نشجع الطرفين المعنيين بالنزاع في السلفادور على العودة الى الحوار
على قدم المساواة حتى يتسنى التوصل الى تسوية شاملة تنهي الصراع المسلح ، وتحقق
السلم المرتكز على العدل واحترام حقوق الانسان

ويتوقع المجتمع الدولي من حكومة الولايات المتحدة أن توقف كل الأعمال المعادية التي ترتكبها ضد نيكاراغوا وكوبا وضد القوى والجماعات الديمقراطية في السلفادور التي تقودها جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الشورية الديمقراطية ، وأن تعتمد نهجا بناء وتسهم في الحل التفاوضي لازمة أمريكا الوسطى . وعلى الأمم المتحدة مسؤولية اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تقلل من خطر انتشار الصراع ، وأن تدعم كل المبادرات التي تؤدي للتوصل الى سلم دائم وتضمن مناخ أمن في المنطقة .

السيد هيريرا كاسيري (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد

أصبحت أمريكا اللاتينية بصدمة من جراء الخسائر في الأرواح والأضرار المادية التي لحقت بأشقائنا المكسيكيين ، ثم على نحو أشد قسوة بأشقائنا من كولومبيا . وقد نقلت هندوراس مشاعر حزنها الى الشعبين الشقيقتين ، وها نحن نؤكد من جديد مشاعرنا المستمرة بالتضامن والدعم .

إذا أراد المرء أن يسهم بشكل بناء في هذه المناقشة ، من الضروري أن يتجنب المشاعر العاطفية والانفعالية العمياء ، وأن يميز بين الأسباب الرئيسية لسعي الشعوب في كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى لأحداث تغييرات داخلية ، والأسباب المباشرة للصراع الدولي التي تفرق ما بين دول أمريكا الوسطى ، بالإضافة الى آثار ذلك الصراع الدولي .

ان الأسباب الرئيسية للسعي لادخال تغييرات على سياسات كل دولة من دول أمريكا الوسطى أصبحت مسلما بها بشكل اجماعي ، وهي الفقر ، والقمع الذي تعرضت له شعوب هذه المنطقة تاريخيا ، والافتقار الى النظام النيابي والديمقراطي الملائم في الماضي . وقد حاول كل شعب من شعوب معظم بلدان أمريكا الوسطى ، في ممارسته لحقه في تقرير المصير واختياره لشكل مستقبله ، أن يتغلب على هذه العقبات التي تعوق التنمية والتقدم الاجتماعي بشكل سلمي ، وسعى من أجل كفالة الاحترام والتفاهم المتبادل ، باعتبار أن لهما أهمية حيوية في العلاقات المتبادلة .

ولكن عندما تقرر احدى الحكومات الخمس في أمريكا الوسطى وهي حكومة نيكاراغوا ، انتهاج سياسة تتعارض مع تطلعات شعبها ، ويرى شعبها أن حرياته الأساسية قد تعرضت لانتهاك خطير ، فيضطر الى البحث عن منفى أو ملجأ يلوذ اليه في البلدان المجاورة ، أو يثور ضد النظام الحاكم ، وعندما نجد أن تلك الحكومة ، بدلا من أن تتلمس السبل المؤدية الى استعادة ثقة شعبها ووحدة بلدها ، بشكل سلمي ، تسعى فقط الى تحقيق نصر والتوصل الى حل بالعنف في ساحة القتال الداخلية ، غير عابئة بكلفة ذلك من حيث الخسائر في الأرواح والقيود الخطيرة التي تفرض على حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وعندما نجد ، بالاضافة الى ذلك ، ان تلك الحكومة تبذر بذور العنف والتخريب والارهاب ، بالقول والفعل ، عملا على زعزعة استقرار الحكومات المجاورة ، عندئذ نقف على الأسباب المباشرة للصراع الدولي الذي يؤلب دول أمريكا الوسطى بعضها على بعض .

ونتيجة لذلك ، اتخذت الدول الأخرى تدابير ترمي الى المحافظة على بقائهما ، وتبددت الثقة السياسية في العلاقات بين الدول ، مما أدى الى التوتر ، والتطورات السلبية ، والأحداث التي تقع في منطقتنا حدثا بعد آخر ، وفتح الطريق أمام الأخرين ليسعوا الى تحويل أمريكا الوسطى الى منطقة مجابهة ، الأمر الذي لم يجدوا الجرأة على الاقدام عليه بشكل مباشر .

وليس في نيتنا أن نكرر تفصيلا ما قلناه مؤخرا في مجلس الامن يوم ١٠ ايار/مايو ، فهذه ليست نيتنا . كما أنه ليس في نيتنا الادلاء ببيان تقليدي هنا . فنحن نود فقط أن نصف الأحداث التي وقعت منذ المناقشة الأخيرة في الجمعية العامة ، لا من أجل الدخول في سرد مفصل للتواريخ والاجتماعات ، بل من أجل أن نؤكد المسائل التي تتمثل بمواقف وسلوك حكومات أمريكا الوسطى ، ومسؤولياتها ازاء شعوبها والتطلعات العاجلة المستمدة منها . لذلك ، فإن بياننا ليس الا مجرد محاولة لزيادة فهم الحالة في أمريكا الوسطى والصراع الدائر هناك .

ان عملية كونتادورا التفاوضية الجارية منذ قرابة ثلاثة أعوام يمكن اعتبارها

عملية قد حققت نجاحا اذا قورنت بالحالة فيما يتعلق بكل الصراعات الجارية تقريبا ،
 واذا وضعنا في الاعتبار انه امكن ، خلال تلك الفترة ، تحقيق شيء غير عادي ، هو
 تحديد اسباب الازمة واثارها ، مما اتاح بدء البحث عن حل لهذه المشكلة على الصعيدين
 الاقليمي والعالمي .

ولقد تمخضت عن هذه العملية نتائج ظهرت تدريجيا كما هو معلوم للجميع .
 فبعد اعتماد وثيقة الاهداف في عام ١٩٨٣ ، التي كان ينبغي ان تؤدي الى تسوية
 اقليمية وعالمية لمشاكل أمريكا الوسطى ، وضع المشروع النهائي لوثيقة كونتادورا
 للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى يوم ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ خلال مراحل وسيطة انتهت
 بها المرحلة التقنية من المفاوضات وبدأت المرحلة السياسية .

ولاسباب متعلقة بالمصلحة الفردية ، أعلنت حكومة نيكاراغوا على نطاق واسع
 انها قبلت مشروع الوثيقة وانها مستعدة لتوقيعها بلا تحفظات . وقد حاولت - دون ان
 تنجح في ذلك - فرض ضغوط دولية لتكفل عدم اخضاع ذلك النص لعملية المفاوضات
 السياسية المتوقعة . وبمعنى آخر ، سمت للابقاء على نص لا يمكن تنفيذه او التحقق منه
 دوليا . وينطوي على التزامات تقع فورا على عواتق دول اخرى لكنها ترجأ بالنسبة لها
 فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية والديمقراطية وحقوق الانسان ونزع السلاح وتخفيض
 الاسلحة والقوات المسلحة والسيطرة على أعمال التخريب ، والتخلي من المستشاريين
 العسكريين وشبه العسكريين ومستشاري الامن ، والتخلي من الرقابة التي ترمي الى منع
 الاتجار في الاسلحة وهلم جرا .

وبالرغم من هذا الموقف الانفرادى ساد المنطق وجرت المفاوضات السياسية ، وهي تقترب من نهايتها . ولدينا في المرفق الاول من تقرير الامين العام في هذه السنة (A/40/737) التقرير الصادر عن مجموعة كونتادورا المؤرخ في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الذي يؤيد النقاط السالفة الذكر ويعلن :

"وفيما يتعلق بمشروع الوثيقة بشأن السلم والتعاون ، أكدت مجموعة كونتادورا من جديد تصميمها على مواصلة العمل من أجل عقد اتفاق نهائي بين حكومات امريكا الوسطى يضع أسس التعايش السلمي والبناء في المنطقة ، ويشجع على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستمرة ، ويميز المؤسسات الديمقراطية المكونة من عناصر متعددة .

"ولاحظت المجموعة مع الارتياح انه تم وضع البيان التفصيلي لخط سير الرحلة في ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ فيما يتعلق بتسليم مشروع وثيقة كونتادورا ، وانه بفضل ذلك ، انجزت دورة النقاش والملاحظات التقنية بشأن الوثيقة في الاطار المحدد وجرت مشاورات ثنائية مكثفة ، وأن مرحلة المفاوضات السياسية بدأت الآن .

"وهكذا ، أبلغت مجموعة كونتادورا حكومات بلدان امريكا الوسطى بانه سيعقد اجتماع للمفوضين في ١٤ و ١٥ شباط/فبراير بقصد البت في اجراءات التحقق والمراقبة والمواضيع الاخرى التي ما زالت معلقة والتي ينبغي ان تحسم قبل التوقيع على وثيقة كونتادورا." (A/40/737 ، الصفحتان ٥ و ٦)

ونتيجة لهذه المفاوضات السياسية ، احوالت مجموعة كونتادورا في ١٣ ايلول/سبتمبر من هذا العام الى حكومات امريكا الوسطى المشروع النهائي للوثيقة الخاصة بالسلم والتعاون في امريكا الوسطى . وهو ينص على ما يلي :

"وتمثل الوثيقة مجموعة متماسكة ومنظمة من الالتزامات لاتاحة ارساء التعايش على اساس الثقة السياسية وحسن النوايا .

"وقرر وزراء الشؤون الخارجية في مجموعة كونتادورا عقد اجتماع آخر للمفاوضين يوم ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ لعقد دورة لا تستغرق اكثر من ٤٥ يوما ولا يمكن مدتها ، على الا تناقش خلالها سوى المواضيع التالية ، حسب ما ورد في البلاغ الصادر عن الاجتماع ، بما في ذلك الجدول الزمني لنفاذ الالتزامات ومدتها ، بناء على احكام المشروع النهائي للوثيقة :

"(أ) مراقبة التسلح وخفضه ؛

"(ب) آليات التنفيذ والمتابعة فيما يتعلق بالمسائل الامنية والسياسية ؛

"(ج) المناورات العسكرية .

"وسيكون الاطار المرجعي للنظر في تلك المسائل هو المقترحات الواردة في مشروع الصك القانوني الذي قدمته مجموعة كونتادورا . وبالقيام بهذا التعهد ، اعتبر وزراء الشؤون الخارجية أن المفاوضات المتعلقة بالمسائل الاخرى المشار اليها في وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى قد انتهت . كما اتفق الوزراء ايضا على أن الحوادث أو التطورات التي تقع في المنطقة لن يعالجها المفاوضون ولن تؤثر في عقد الاجتماعات أو في إنهاء العمل الموكل اليهم .

"وستجرى ايضا خلال تلك الدورة مفاوضات بشأن المسائل التنفيذية التي ستمكن من الوفاء بالالتزامات الواردة في الوثيقة ، مثل الاجراء المتعلقة بالنفاذ ، وتكامل وعمل آليات التنفيذ والمتابعة ، والتمويل ، والمقرر . وعندما ينتهي اجتماع المفاوضين ، ستقوم مجموعة كونتادورا بعقد مؤتمر مشترك لوزراء الشؤون الخارجية بهدف توقيع الوثيقة ."(A/40/737 ، المصحة١٢ و ١٣)

ونجد في المرفقين الخامس والسادس من تقرير الامين العام المؤرخ في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، النص النهائي لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى والوثيقة التفسيرية المتعلقة بها ، التي تبين بالتفصيل مسار المفاوضات منذ

إحالة مشروع النص النهائي في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وحتى إحالة النص النهائي بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

ونحن لا ننوي ذكر الاسهام الكبير الذي قدمته هندوراس ، ولا ننوي شرح كيف تعميق حكومة نيكاراغوا توافق الآراء الذي توصل له المفاوضون . ويكفي القول أن التقدم الذي احرز في المفاوضات كان تقدما كبيرا ، وان ذلك لم يكن ليصبح في نهاية المطاف ، ممكنا لولا الارادة التي أبدتها دول امريكا الوسطى الخمس .

وعندما تذكر مجموعة كونتادورا دول الوساطة ذاتها اننا قد وصلنا الى نهاية عملية المفاوضات وانه لم يعد هناك سوى عدد قليل من المسائل المعلقة ، تحاول نيكاراغوا رفض هذا النص والمفاوضات التي شاركت فيها طيلة الفترة التي تزيد عن عام . ومع ان هذا الموقف غير المتوقع لا يتسق مع حسن النية التي ينبغي ان تسود في المفاوضات ، فقد أكد عليه بجعل التفاهم الاقليمي مشروطا بالتوصل الى اتفاق مع بلد من خارج المنطقة . وما يدعو الى الدهشة أن حكومة نيكاراغوا تسعى الان الى الحصول على تأييد دولي لمحاولتها العودة الى موقفها الانفرادي المؤيد لمشروع النص النهائي للوثيقة الذي تسنى التوصل اليه في عام ١٩٨٤ . فهي ترفض ان تعترف باشتراكها ، الذي اعترفت به علانية في الماضي ، في اعتماد كامل مضمون البلاغ السياسي المشترك الصادر عن المؤتمر الوزاري الذي عقد في لكسمبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، وهو المؤتمر الذي تناول التعاون السياسي والاقتصادي بين بلدان الاتحاد الاوروبي واسبانيا والبرتغال وبلدان امريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا . وبسبب مجموعة المواقف هذه ، لم يكن بالامكان تحقيق النجاح في المفاوضات الختامية خلال فترة الـ ٤٥ يوما التي حددتها مجموعة الكونتادورا لحل المسائل الثلاث المعلقة المتصلة بالمناورات العسكرية الدولية ، وتحديد الاسلحة والقوات المسلحة وتخفيضهما ، والتفاوض بشأن آلية التحقق ومتابعة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها واعتماد نظامها الاساسي .

ما مغزى هذا السلوك المتخبط من جانب حكومة نيكاراغوا ؟ الا يعني هذا انه محاولة لإبطاء التوصل الى حل للنزاع في امريكا الوسطى وبالتالي تأخير التسوية النهائية ؟

ان حل النزاع في امريكا الوسطى ، كما اعترف وقيل مرارا وتكرارا ، مسألة تحدها بلدان امريكا الوسطى ذاتها ، والاسهام القيم لمجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم التابعة لها ليس الا محاولة للحفاظ على هذا الاعتبار الاساسي والاستمرار في تناول المسألة في سياق امريكا اللاتينية . وفي هذا الصدد ، اعربت الدول الاعضاء في منظمة الدول الامريكية والاعضاء في الامم المتحدة ، في كل عام ، عن تأييدها لما ينبغي ان يكون ، بصورة رئيسية ، حلا اقليميا .

ومنذ بدء النزاع وطيلة المفاوضات الرامية الى تسويته ، وجدنا تسليمنا متكررا بأن المسؤولية عن ايجاد حل سلمي وتهدئة الاوضاع تمثل التزاما تتحمل به حكومات امريكا الوسطى ولا يمكنها التنصل منه .

ولكن ما يحدث الآن هو أن الحكومة النيكاراغوية تقول فجأة انه من غير المجدي التوقيع على وثيقة كونتادورا ما لم يتسن اولا التوصل الى ترتيب شنائي مع الولايات المتحدة ، وبهذا تقيم ربطا بين حل المسألة المبدئية والترتيب الشنائي مع بلد آخر من خارج المنطقة ، مستخدمة ذريعة الدعم الذي يقدمه ذلك البلد للمعارضة في نيكاراغوا .

وفي حالات اخرى لا تنطوي على التأييد فحسب ، بل ايضا على وجود قوات اجنبية في الاعمال العسكرية في مناطق اخرى ، اعلنت الامم المتحدة انه من غير المقبول ايجاد أى ربط بين حسم الصراع فيما بين الاطراف المعنية مباشرة ، وبين عناصر يجب ان تعالج مباشرة او شنائيا بين الحكومات المعنية .

وحقيقة الامر ان هناك نزاعا اساسيا في امريكا الوسطى لا يمكن ايجاد حل له الا عن طريق اتفاق اساسي بين البلدان الخمسة في المنطقة بمجموعها . وليس من الممكن ان نسمح بشكلين مختلفين من المعاملة في حالة وجود مسألة مبدئية واحدة ، وهي ، انه من غير المسموح لأي دولة ان تحاول الخداع عن طريق استخدام الذرائع وان تتخلص دون عقاب من التزامها بالتفاوض بحسن نية وتحل بطريقة سلمية المسألة الاساسية والمباشرة للنزاعات الدولية ، بل يتعين عليها أن تواجه مسؤولياتها بأمانة . واذا كانت الامم المتحدة تعمل على ان تطبق المبادئ المكرسة في الميثاق عالميا ، فلا يمكنها ان تطبقها بطريقة في امريكا الوسطى ، وبطريقة اخرى في اجزاء اخرى من العالم .

ان المبادئ العالمية اشيء لا تعدل تبعا لاعتبارات الجغرافيا الطبيعية ، بل تطبق على السلوك والمواقف المنجرفة لحكومات معينة ، وتطبق عليها بصرف النظر عن توجهها الايديولوجي او المشاعر السياسية التي تشيرها . ومؤخرا ، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، في البيان الذي أدلينا به أثناء المناقشة الخاصة بالحالة في كمبوتشيا ، اعربنا على اقتناع هندوراس الراسخ بأن على كل دولة عضو في الامم المتحدة واجبات واهداف عليا تتطلب منها التصرف بتعقل وبروح سامية ، وبالتالي ، في كمبوتشيا كما في افغانستان ، وفي جنوب شرقي آسيا وفي امريكا الوسطى ، وفي جميع المناطق الاخرى من العالم ، حيثما وجدت الصراعات الدولية . ويجب علينا ان نعمل معا

لنكفل ان تعترف جميع الدول ، دون استثناء ، بالعالمية والملاحية غير المشروطة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، من الضروري ان نكفل الا يكون هناك تمييز فسي تطبيق مبادئ حسن النية والتسوية السلمية للمنازعات . ان هذين المبدأين لا ينبغي ان ينتهكا باقحام مسائل لا ينبغي ، رغم انها تؤثر تأثيرا جانبيا على المشكلة الاساسية ، ان يخلط بينها وبين المشكلة الاساسية . فعلى النقيض من ذلك ، قد تختفي هذه الصعاب الثانوية اذا حسمت المشكلة الاساسية ، لانه لن يكون هناك بعد ذلك سبب لاستمرار وجودها . وهذا هو البديل الاخلاقي والقانوني الذي يطرحه المشروع النهائي لوثيقة كونتادورا لعام ١٩٨٥ ، والمفاوضات النهائية بشأن النقاط المتعلقة .

ان هذا لا يستبعد امكانية التوصل الى اتفاقات شائبة بين الاطراف المعنية التي قد ترغب في اجراء هذه المفاوضات . ولكن الحل السلمي الاقليمي المتاح ، ومعالج المنطقة بأسرها ، لا يمكن ان تخضع لمعالج أحد الاطراف ، لان هذا يعني كبتا لقدرة المنطقة بأسرها على صنع القرارات ولهويتها باخضاع مصيرها لترتيبات لا تتفق مع افكار ورغبات شعوبنا في الاستقلال والسيادة .

وعلاوة على ذلك ، بما ان عملية كونتادورا قد حظيت بالتأييد الواضح من المجتمع الدولي بأسره تقريبا ، وأنها توفر آلية للتحقق والرصد الدولي تتألف من دول مسؤولة اختارتها البلدان الخمسة في أمريكا الوسطى ، فأي ضمان افضل يمكن ان تأمل الحكومة النيكاراغوية في الحصول عليه بمواصلتها عرقلة إبرام هذه المعاهدة ؟

ما من أحد يرغب في استمرار هذه الحالة ، لكن الحقائق توضح ان الرغبة الحقيقية لتلك الحكومة هي الاستمرار في زيادة تكديس اسلحتها محاولة ان تنتصر بالقوة العسكرية وان تسحق تلك القطاعات التي تعارضها من الشعب من اجل عرقلة ممارسة الشعب النيكاراغوي لتقرير المصير عن طريق منع تحقيق المعالحة الوطنية الضرورية لجميع النيكاراغويين ، وبهذا تكسب الوقت لترسيخ انشطتها التخريبية في أمريكا الوسطى .

ولن يؤدي هذا الا الى اذكاء اسباب الصراع والتوتر بين الدول في امريكا الوسطى ، مما سيؤثر تدريجيا على جميع ارجاء منطقة امريكا اللاتينية . فضلا عن ذلك ، من المعترف به ان العلاقات بين الدول لا يمكن ان تكون مستقرة اذا كانت الاحوال الداخلية في دولة او اكثر في حالة اضطراب دائم ، وفيما يتعلق بنيكاراغوا ، هناك خطر متزايد للانخراط في حرب مع جاراتها ، او شعور متزايد بالقلق فيما يتعلق بدفاعها العسكري كما ان هناك تهديدا مستمرا لحقوق الانسان بداخلها .

وباسم الفرد - الذي يبدو ان البعض يعتبرونه غير هام ، وبالتالي يشعرون انه يحق لهم قتله بحرية باسم النظام الحكومي - باسم هذا الفرد وكرامته كإنسان ، نناشد ضمير العالم ان يتفهم موقفنا .

لقد تكلمنا عن العلاقات بين الحكومات ، وبوصفنا ممثلين للحكومات ، وقد يرى في بعض الاحيان اننا - ببساطة - ندافع عن افكار سياسية متمورة ملغا . ومع ذلك ، وبوصفنا مجتمعات ديمقراطية او مجتمعات تتقدم صوب ذلك النظام السياسي الذي يعزز مشاركة الشعب في الحكم ، يحق لنا ان نتكلم باسم شعوبنا على اساس الاعتقاد بان حكومات بلادنا تمثل شعوبنا ، ولكن في نفس الوقت يتعين علينا ان نكون واقعيين بما فيه الكفاية لنفهم انه ، عندما تتصادم التيارات الايديولوجية هنا في الامم المتحدة ، فانها تشكل على اسس مختلفة في حق اولئك الذين لا ينتمون الى مجموعة معينة ، في تمثيل شعوبهم .

ولهذا السبب ، اود ان اتجاوز الحدود الممنوعة للدبلوماسية التقليدية ، لاني اشعر ان هناك العديد من البراعات اللغوية او المفاهيم الخاطئة التي يجب ان توضح عملا على التوصل الى تفاهم متبادل على نحو افضل .

مما له دلالة ان ديباجة ميثاق الامم المتحدة تبدأ بالعبارة الديمقراطية ، الا وهي "نحن شعوب الامم المتحدة وقد آلينا على انفسنا ... ان نضم قوانا" للعمل من اجل السلم والامن الدوليين ، وان نكفل احترام حقوق الانسان الاساسية ، وكرامة الفرد وقيمه ، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبنا .

وكمواطن من شعب هندوراس ، وهو أحد تلك الشعوب ، أود أن أقول إننا لا نريد إلا السلم في الداخل والسلم مع جيراننا . وإذا كانت نيكاراغوا تريد ، على أساس التشاور مع كامل سكانها لا مع شريحة منهم ، أن تقرر مصيرها ، فهذا أمر تحترمه بلادى وتود أن يتحقق لا لاعتبارات ثانوية ، بل لأن تقرير المصير مبدأ عزيز على شعبي نسود صونه وتميزه لانفسنا .

ومن الامثلة الهامة الكثيرة على الروح الديمقراطية التي يتحلى بها شعب هندوراس ، الانتخابات العامة المقررة بمورة منتظمة والتي أجريت يوم الاحد الماضي بتأييد جماهيري عريض شارك فيها حوالي مليوني مواطن أدلوا بأصواتهم لاختيار رئيس جديد للجمهورية ونواب في المجلس الوطني ورؤساء البلديات .

وفي هذا الصدد ، نود أن نقول إن القوى الخارجية ، أيا كان مصدرها ، ترتكب خطأ باعتقادها أن أجيالنا الماعدة مستعدة لان تظل جزءا من مناطق نفوذ الاخرين او تحت تسلطهم ، او حتى القبول بذلك .

وأهم أمالنا في الوقت الحاضر إختتام المفاوضات في إطار عملية كونتادورا لان هذه العملية بادر بها أبناء امريكا الوسطى انفسهم ، ولسبب آخر واضح - لان ارواحهم بالذات معرضة للخطر ، وإكمال العملية أمر لا يسعنا أن نتركه لبلد واحد من بلدان امريكا الوسطى او لدولة عظمى . ولا يسعنا أيضا أن نسمح للعملية بأن تتأثر بالترتيبات الثنائية أو تصح أمرا ثانويا بالنسبة لتلك الترتيبات - التي لم تصع اليها دول امريكا الوسطى - مع بلدان من خارج المنطقة ، لاسيما من بلدان كتلة اوروبا الشرقية وحلفائها التي تقدم الدعم في شكل مساعدة اقتصادية ودعم عسكري وتلقين مذهبي سياسي معيا الى التوسع العقائدى وسباق التسلح والتخريب والهدم والارهاب في امريكا الوسطى .

ومن المفهوم في العلاقات الدولية أن المساواة القانونية بين الدول ليست مجرد مبدأ يؤكد ميثاق الأمم المتحدة وإنما هو أيضا إعتبار من الإعتبارات الأساسية في المفاوضات التي تمكن الدول من المطالبة في علاقاتها المتبادلة بالألا يسمح لاية دولة بأن تدعي لنفسها حقوقا اكبر من الحقوق التي تتمتع بها الدول الاخرى ، والألا تعفى اية دولة من الالتزامات المتوجبة على الجميع .

ان حكومات امريكا الوسطى تدرك أن إستقرارها لا يعتمد في النهاية على الاحداث الخارجية وإنما على ثقة سكانها بها ودعمهم لها . إن الشعوب التي تؤمن بالحصل السلمي للمنازعات قد تكون مستعدة بصورة مؤقتة للتضحية برفاهها اذا وثقت بحكوماتها وبوجاهة إيمانها بأن طموحاتها متحقق . لذلك يمكن أن نواصل تقديم التضحيات اذا لم تعمل حكومات كل منا على أن تبت الفرقة فيما بيننا ، وعملت ، بدلا من ذلك ، على تدعيم الوحدة . إذ أنه رغم أن الحل يبدو صعبا في الوقت الحاضر ، قد تتوافر لنا آفاق مستقبل يعوضنا عن تضحيات الماضي ويجزى صبرنا بحياة أفضل لإجيال المستقبل .

هذه هي قضية شعب هندوراس الذي تعلم عبر تاريخه أن العنف لم يؤد قط الى سلم دائم أو رفاه مستديم . وتبعاً لذلك ، لا يسعنا أن نهدى ، في الحالة الراهنة ، سوى التعقل وننادى به لتوطيد السلم والاخوة والتعاون لمصلحة التنمية في امريكا الوسطى . لذلك ، وبالكرامة المستمدة من سكان امريكا الوسطى أجمعين ، ننادى باحترام هويتنا ، واحترام الاتفاقات التي توصلنا اليها بالعمل مع أشقائنا من امريكا اللاتينية داخل عملية كونتادورا ، وبأن تحترم البلدان من خارج المنطقة ذات المصالح في منطقتنا الجغرافية ، قرارات امريكا الوسطى ، أي قراراتنا .

ونحن مقتنعون بأن الحل النابع من امريكا الوسطى سيحظى بالاحترام . ولهذا السبب ، نعارض أية محاولات لجعل المفاوضات بين حكومات امريكا الوسطى داخل إطار كونتادورا أمراً ثانوياً لعوامل أخرى . فشعب أي دولة من دول امريكا الوسطى لا يستطيع العيش بمعزل عن الشعوب الأخرى ، اننا صغار جدا ومعزلون ما دمتنا بمفردنا ، لكننا عظماء عندما نجتمع . ومن ناحية أخرى ، يزعجنا أن نصبح ميدانا مفتوحا للمجابهة الشرقية - الغربية ، ونستاء لأن كرامة منطقتنا السيادية يساء اليها ولأن خططنا الرامية الى أن نصبح دولا على قدم المساواة القانونية في مجتمع الأمم الحرة ، تحبط . إن امريكا الوسطى منطقة من مناطق العالم التي تسودها الصراعات السياسية المريرة بين الدول . وأشار تلك الصراعات تسبب تفاقم المظالم الاقتصادية ومظالم الهيكل الاجتماعي وتشل بالتالي أية إمكانية للتقدم الاجتماعي ترفع مستوى معيشة شعوبنا .

لذلك السبب ، يجب ألا نغفل أن حل أسباب ونتائج الصراع العقائدي أو السياسي بين شعوبنا لا يكفي بحد ذاته لخلق جو السلم والامن والرفاه الذى نتوق اليه ، اذ اننا نعاني من مشاكل اساسية لا تسمح بتأمين أى جو دائم كهذا ما لم نجد الحل للفقر وللظلم الكامن في ثنايا مجتمعاتنا .

لذلك يجب أن نسلم بحكمة كلمات الامين العام عندما قال في تقريره لهذه

السنة :

"وتواجه بلدان امريكا الوسطى حاليا وضعا اقتصاديا خطيرا يجعل من

المحتم وضع خطة منسقة لتقديم المساعدة ."(A/40/737 ، الفقرة ٦)

وعلى ضوء هذه الحالة ، نعرّب عن ارتياحنا للاتفاق الاخير المبرم بين بلدان

امريكا الوسطى وبلدان الاتحاد الاوروبي ، حيث تنص الفقرة الثانية من البلاغ الاقتصادي

المشترك الذى اصدرته بلداننا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر على :

"تحديد الطرق التي تسهم في استقرار منطقة امريكا الوسطى ، لاسيما

من خلال الاضطلاع بأنشطة تستهدف تحسين الوضع الاجتماعي - الاقتصادي ، الذى يشكل

التخلف فيه السبب الاساسي لعدم الاستقرار الاجتماعي ."

ونحن ندرك أن بلدان الاتحاد الاوروبي انضمت اليها مبادرة تضامنية كبيرة تسمى

اليها الحاجة ، لكننا ندرك أيضا أن الجهود الاقتصادية لن تكون كافية ، رغم اننا

نرجو أن تكون بنفس مستوى المبادرة السياسية ، لدعم الجهود التي يتعين على أبناء

امريكا الوسطى أنفسهم أن يبذلوها لكفالة الاستقرار والظروف الاساسية للرفاه في

امريكا الوسطى .

لذلك فاننا ، بوعي كامل بدعم المجتمع الدولي ، نأمل أن يكون الوقت قد حان لتترجم الى أعمال ، الكلمات التي استمعنا اليها مرارا في هذه المنظمة من جانب الدول الاعضاء فيها ، بتأييد عملية كوندادورا الخاصة بتحقيق الحل الدائم لمشاكل أمريكا الوسطى . وعملا على بلوغ ذلك الهدف ، نطالب بالتعاون الاقتصادي الفوري لتلك الدول ، باعتباره مكملا حيويا للحل السياسي الذي أوشكنا على تحقيقه فيما يتعلق بالصراع في أمريكا الوسطى .

لقد تضامنا مع افريقيا في محنتها ، وأيدنا ، من البداية ، الجهود الدولية المبذولة لمساعدة شعوب افريقيا على مواجهة المشكلات القصيرة الاجل والمتوسطة الاجل والطويلة الاجل ، ولا نزال نؤيد تلك الجهود حتى الآن ، لكننا نعتقد أن مسؤولية جميع البلدان ، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو ، في التعاون لا يمكن أن تقتصر ، في هذا العالم المتكافل ، على تقديم تلك المساعدة الى افريقيا . فالمساعدة التي تقدم الى افريقيا يجب أن تستمر ولكن هذا لا ينبغي أن يستبعد مناطق أخرى ، وبصفة خاصة أمريكا الوسطى .

وهذه ليست قناعة جديدة . فقد أعربنا عنها بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، أثناء مناقشة الجمعية للهند المعنون "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا" ، حيث ذكر وفد بلادي ما يلي :

"ان هندوراس لا يمكنها أن تظل غير مكتثرة بالشواغل الخطيرة التي يعانيتها أشقاؤنا في القارة الافريقية لاننا نعرف الاثر المأساوي للازمة الحالية على هياكلها الاقتصادية والاجتماعية . هذا هو الوضع في بلدان نامية كثيرة أخرى : ونحن نعرفه لان هندوراس تعد من أقل البلدان نموا في أمريكا اللاتينية ، وهي جزء من منطقة دون اقليمية ، تجتمع فيها المحن الاقتصادية مع المحن السياسية . وقد قالت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في دراسة أعدتها هذا العام في هذا الصدد ما يلي :

"تعطي أمريكا الوسطى صورة مأساوية يمكن عزوها الى الازمة الاقتصادية العميقة ، التي يجب أن تضاف اليها أزمة سياسية خطيرة ، كما هو الحال بشكل محدد في أمريكا اللاتينية . فقد ضاعت عليها ما بين ١٣ و ٢٣ سنة من الرفاهية المادية . بل ان الاخطر من ذلك أن مؤشرات الادخارات والاستثمارات الداخلية انخفضت الى النصف في فترة لا تتجاوز مت سنوات ، مما أدى الى الاضرار على نحو خطير بقدرتها على التنمية في المستقبل .

"وبالتالي لا تستطيع هندوراس أن تظل غير مكترثة بخطورة والحاح بل ومأسوية الحالة في افريقيا . وهذا هو السبب الذي يحدونا اليوم للاعراب عن تضامننا العميق مع تلك القارة . كما لا يمكن أن تظل هندوراس غير مكترثة بهذه المناقشة لاننا لا نود أن يفسر عدم مشاركتنا بأن لدينا تحفظات معينة ، تحفظات من النوع الذي يظن البعض أنه يبدي عندما يوجه التعاون صوب منطقة أو أخرى من المناطق المختلفة في العالم إننا لم نر هذا الرأي اطلاقا لاننا نحس أنه يميل الى إضفاء التضامن بين البلدان النامية ولاننا شهدنا أنه ينجم عن هذا الرأي الحد من الاستخدام الفعّال لإمكانات التعاون التي ينبغي أن تتاح للجميع" . (A/39/PV.52 ص ٣٨-٤١)

ان تجربة التعاون ، وكيفية توجيه هذا التعاون الى افريقيا في فترة الازمة التي أصابها ينبغي أن تستخدم كمثال لتحسين عملية تنسيق المساعدة الدولية المتعددة الاطراف . وهذا التنسيق أمر لا غنى عنه في البرامج العملية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وفي تحقيق الاثر المرغوب بشأن التنمية الوطنية المتسقة لكل بلد ، عن طريق المساعدة الحقيقية . ونحن نعتقد أن تلك الخبرة يمكن أن تستخدم ، بعد ادخال التعديلات المناسبة عليها ، ويمكن أن تطبق بشكل يتفق مع الاحتياجات الناشئة عن الازمة في أمريكا الوسطى ، ونحن نحث الأمم المتحدة وأعضاءها ومؤسساتها على أن تصفى الى النداء التاريخي الذي تشير به الحالة في أمريكا الوسطى .

لقد حان الوقت لكي تحدد كل دولة عضو المضمون الحقيقي لدعمها لعملية السلم في أمريكا الوسطى ، ويجب أن يتبدى ذلك باعتماد مشروع القرار الذي يشجع عملية كونتادورا ، ويعبر عن شواغل الدول الخمس في أمريكا الوسطى ، لا شغل دولة واحدة فقط . يجب أن نتذكر انه ينبغي الاستماع أولا وقبل كل شيء الى صوت أمريكا الوسطى في مجموعها ، لان الامر متعلق بمصيرها لا بمصير دولة واحدة منها فقط . وبالتالي ، يجب أن يحظى أي مشروع قرار بتوافق آراء دول أمريكا الوسطى قبل أن يعرض اذا كان الهدف هو تعزيز تفاهم أفضل .

أما اذا كان الهدف تعميق الجراح التي أصابت أمريكا الوسطى بتقديم مشروع قرار لا يؤدي إلا الى زيادة خلافاتنا ، فاننا لن نؤيد أي مشروع قرار يقدم بهذه الروح التي لا نرحب بها .

إن شعوب أمريكا الوسطى تتطلع الى استجابة تتفق مع توقعاتها التي أنعشها في قلوبها وعقولها التأييد الذي أكدته مرارا الدول الاعضاء في هذه المنظمة . ويمكن لهذه الاستجابة أن تصبح مثالا محمدا للالتزام المتجدد ، الذي أعلنته الدول الاعضاء ، بمقاصد وأهداف الميثاق .

السيد البان هولفيون (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود

مرة أخرى أن أعرب عن تقديرنا للضامن الفامر والدعم الغزير اللذين تلقيناها من المجتمع الدولي بعد المأساة الاليمة التي أصابتنا . ان احساننا بوقوف عدد كبير من الشعوب الصديقة الى جانبنا سوف يساعدنا على تخفيف معاناة شعبنا وإعادة الامن الياسم في مستقبله .

هذه هي السنة الثالثة التي تتناول فيها الجمعية العامة مسألة أمريكا الوسطى . وقد شارك عدد من الوفود في المناقشة ، واستمعنا يوم الجمعة الماضي الى أفكار قيِّمة ساعدت ، دون شك ، على زيادة فهم المسألة ، وتوضيح تفكير الحكومات بشأنها .

وما فتئت الأحداث في أمريكا الوسطى مبعث قلق للبشرية بسبب أثارها البعيدة المدى على أرواح السكان وبسبب المركز الاستراتيجي لبرزخ أمريكا الوسطى الذي يعني أنها على اتصال دائم مع العالم . وان ما يحدث هناك له أهمية خاصة بالنسبة لكولومبيا ، بسبب قربنا الجغرافي والروابط الانسانية التي تربطنا بالمنطقة .

لقد أحيطت الجمعية العامة علما بعمل مجموعة كونتادورا في دورتها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين ، ثم في الدورة الأربعين الحالية ، عن طريق ثلاث وثائق أساسية هي : وثيقة الاهداف المؤرخة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، والنص الاول لوثيقة كونتادورا للسلام والتعاون في أمريكا الوسطى المؤرخ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، والنص النهائي للوثيقة المؤرخ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

وقد رحبت بالاجماع حكومات جميع دول أمريكا الوسطى بأول وثيقة من هذه الوثائق الثلاث والتي تضمنت المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي يجب أن تنطبق في وقت واحد عن طريق عملية السلم ، وأعني بها مبادئ حق تقرير المصير للشعوب ، وعدم التدخل ، والمساواة في السيادة بين الدول ، والتعددية بكافة أشكالها ، والاحترام الكامل للمؤسسات الديمقراطية ، والتعاون الدولي من أجل التنمية ، واحترام حقوق الانسان وتعزيزها ، وحظر الارهاب والتخريب .

وبعد صدور النص الاول للوثيقة في عام ١٩٨٤ ، طلبت بعض دول أمريكا الوسطى ادخال تغييرات عليها ، وقد عملت مجموعة كونتادورا طيلة ال ١٢ شهرا الماضية على التفاوض للتوصل الى نص نهائي مقبول لدى الجميع . وقد تأثرت اجتماعاتها في بعض الاحيان بالحوادث الشنائية أو أحداث الحدود حيث عملت المجموعة كوسيط للبقاء على المفاوضات جارية . ولم تحدد المجموعة في أي وقت عن التزامها الحازم بالتمسك السلم والمصالحة والتنمية .

وفي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام اجتمع وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ووزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى في بنما ، حيث لاحظوا ان الغالبية الساحقة من الالتزامات الواردة في الوثيقة مقبولة بتوافق الآراء ، وخاصة في المجالات

المتعلقة بتخفيف حدة التوتر وتعزيز مناخ الثقة وكذلك الالتزامات الواردة في الفصول التي تتناول المسائل السياسية والامنية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية وايجاد آلية لتنفيذ بعض الاتفاقات ومراقبة تنفيذها .

وعقد وزراء خارجية المجموعة اجتماعا للمفوضين السياسيين لغرض وحيد هو الحد من الاسلحة وتخفيضها ، وانشاء آلية لتنفيذ الاتفاقات الامنية والسياسية ومتابعتها والاتفاقات المتعلقة بالمناورات العسكرية والتواريخ التي تدخل فيها هذه الاتفاقات حيّز النفاذ . وقد بدأ الاجتماع في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ومن المقرر أن يستمر لمدة اقصاها ٤٥ يوما ، وانتهى يوم الجمعة الماضي حيث تمّ التوصل الى اتفاق بشأن المسائل قيد النظر ، بامتناء البنود المتعلقة بالمناورات العسكرية والحد من الاسلحة وتخفيضها . وعلى الرغم من الموعد النهائي ، طلبت حكومات أمريكا الوسطى من حكومات مجموعة كونتادورا الاستمرار في المفاوضات الى أن يتم التوصل الى اتفاق نهائي .

وتعتقد حكومتى انه اذا ما أريد للعملية ان تستمر وتحقق حولا تفاوضية بشأن المسائل المعلقة ، من الحيوي توفر الارادة السياسية لدى حكومات أمريكا الوسطى لحل الخلافات المتبقية بينها بالوسائل السلمية ، اذ ان الثقة المتبادلة وأمن الدول يكتسبان أهمية خاصة في هذا الصدد .

وقد حظي عمل مجموعة كونتادورا والقصد من ورائه بتأييد مستمر واجماعي لسدى المجتمع الدولي . وقد أيدت الغالبية الساحقة من الدول مجموعة كونتادورا خلال المناقشة العامة التي دارت هذا العام . وكانت جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بأمريكا الوسطى والمتخذة بالاجماع في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ مشجعة لعمل مجموعة كونتادورا .

وتعتزم مجموعة كونتادورا ان تقدم الى الجمعية مشروع قرار للنظر فيه ، ويأمل وفدي أن تحسّنه وجهات نظر البلدان المعنية بحيث يمكن اعتماده بتوافق الآراء ، كما حدث فيما يتعلق بجميع المسائل التي عنيت بها مجموعة كونتادورا .

وتمثل جهود المجموعة تعبيراً عن الرغبة الصادقة في العمل من أجل الحرية والاستقلال . وأملنا ، وهو نفس أمل أمريكا اللاتينية والغالبية العظمى من الشعوب الممثلة في الجمعية ، ان تشارك حكومات أمريكا الوسطى ، بالنيابة عن شعوبها ، في الحوار والتضامن وتتشاطر الأمل في أن ترى القارة حرة ، وتعلن نضجها السياسي ، وتعمل عندما يتحقق السلم على ارساء أسس التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الحقة .

ويمكن تلخيص أهمية العمل الدؤوب والمستمر الذي دام شهوراً طويلة بالكلمات التالية التي قالها الرئيس بيتناكور :

"تصدى لبؤر الاضطراب حيث يتعرض السلم والهدوء العالميان للخطر ، عززت مجموعة كونتادورا الأمل في التوصل الى حل ، وأيدت الفكرة القائلة بأنه لا بد من حل المنازعات وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الأطراف المعنية مباشرة . لقد عملت المجموعة على خلق مجال للحوار وتحريك الحوار وعملت بوصفها وسيطاً نزيهاً ، عند الضرورة ، وبموافقة الأطراف المعنية . وبعبارة أخرى ، انها ما برحت تعمل بالتعاون الطوعي وبإذن من قادة أمريكا الوسطى . وقد أدى ذلك العمل الذي استمر أكثر من ٣٣ شهراً الى وثيقة كونتادورا من أجل السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، وهي وثيقة تحوي أفكاراً جديدة وشجاعة ، واذا ما أصبحت هذه الوثيقة معاهدة دولية عامة فانها سوف تمثل آلية هائلة للتفاهم الاقليمي السلمي بين البلدان ذات النظم الحكومية المختلفة والمتجاورة بحكم الموقع الجغرافي" .

ولعله من الجدير هنا التذكير بالكلمات التالية التي وردت في ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) :

"لما كانت فكرة الحرب تولد في عقول الناس ، ففي عقولهم يجب أن

تبنى صروح السلم" .

ان كل تقدم كبير في تاريخ البشرية يستلزم تغييرات في التفكير الحالية
والمواقف الحالية . ويتعين علينا اليوم أن نعمل من أجل نظام عالمي تتعامل منه
النعرة القومية العدوانية والنزاعات التوسعية بوصفها من وسائل تعضيد المصالح
القومية الضيقة وحمايتها .

ويجب أن نبني عالما لا يكون فيه التعصب ضروريا لتأييد وجهات النظر ، ويمكن فيه الابقاء على الاختلافات دون اللجوء الى الايذاء والكراهية . ومن الضروري ألا ينظر دائما الى الصراعات التي تؤثر على مناطق جغرافية مختلفة على أنها مرتبطة بالقطبين اللذين يعتبران نفسيهما مركز العالم . وهذا هو جوهر كونتادورا ، اتاحة الفرصة لبلدان أمريكا الوسطى لأن تعرب بشكل مستقل عن آرائها وعن فلسفتها ، وعن طموحتها ووجهات نظرها بشأن الامور التي تهمها بشكل مباشر .

وتعمل الحكومات الاعضاء في مجموعة كونتادورا ببعد رؤية وبتصور واسع ؛ لقد فهمت على ضوء التاريخ أن حل مشاكل بلدان أمريكا الوسطى ينبغي أن يتم بواسطة نفسها دون تدخل خارجي ؛ ومن ثم ، ان يتحقق مبدأ الحل عن طريق المفاوضات بين بلدان أمريكا الوسطى نفسها .

لقد وجدت كونتادورا عندما كان من الضروري - في ضوء الاوضاع القائمة في منظمتنا الاقليمية - أن تكون هناك آلية بإمكانها أن تتصرف بسرعة ومرونة في منطقة كانت تتزايد فيها المخاوف من المواجهة . ومع أنه من الصعب التقريب بين المدارس الفكرية المختلفة ، فان كونتادورا تقوم بمهمتها قبل أن يفوت الاوان . ولا تزال كونتادورا تعمل من أجل السلم حتى يمكن للمعنيين حقا بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية أن يحققوا أهدافهم في الديمقراطية والحرية والعدالة .

لقد وقعت تغيرات انتخابية هامة في عدة بلدان في أمريكا الوسطى توفر آفاقا كبيرة في المستقبل . ولا يمكن لأي مواطن كولومبي في العصر الحاضر أن يتقبل تورط بلاده في أمريكا الوسطى بأي شكل فيه تأييد لحكومات مستبدة مثل تلك التي كان على بعض البلدان ان تتحملها في الماضي . وتشعر بلادي يتعاطف مع البلدان التي تتوفر فيها حرية مدنية وصحافة حرة ، لانه دون هذين العنصرين لا تتوفر الديمقراطية ؛ ومن ثم ترحب حكومة بلادي بالتأييد الاجماعي الذي أولي للاتفاق الذي تتعهد فيه بلدان أمريكا اللاتينية بإقامة ديمقراطية نيابية ، وتعددية سياسية ، وباحترام حرية التعبير وحق المشول أمام المحاكم . كما نرحب بالقبول الاجماعي للفصل المتعلق باحترام حقوق

الانسان . وهذه الحقائق كلها هامة للغاية فيما يتعلق بعزم بلدان أمريكا الوسطى المخلص على تحديث بلدانها واعدادها للتقدم السريع صوب تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية .

وقد عقد الاجتماع الثاني بين الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، واسبانيا والبرتغال ، ودول أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر . ودار خلاله حوار بشأن مسائل سياسية واقتصادية ذات أهمية كبرى لبلدان أمريكا الوسطى . وتمّ التوصل الى اتفاق بتوافق الآراء بشأن الشروط المؤسسية للقيام بتعاون فعال متعدد الاطراف بين المنطقتين . وبغية الاسهام في استقرار أمريكا الوسطى ، اتفق على منح المشروعات الاقليمية الخاصة بها الاولوية في المساعدة ، وهي المشروعات التي تحدد بالاتفاق بين الجانبين . واتفق أيضا على تيسير وصول منتجات أمريكا الوسطى الى الاسواق الاوروبية وعلى استقرار أسعارها وعلى تحقيق التعاون بين الهيئات المالية للجانبين .

وبالمثل ، أبدت البلدان المشتركة في الاجتماع مرة أخرى تأييدها لعملية كونتادورا لإحلال السلام في أمريكا الوسطى .

ومن الصعب أن يجد المرء دعما بناء يلبي احتياجات ورغبات أمريكا الوسطى أكثر من الدعم الذي أسفر عنه ذلك الاجتماع التاريخي . ويرحب وفد بلادي بنتائج تلك المحادثات ، ويتوقع التوصل الى أفضل النتائج من التعاون الناتج عن هذا العزم السياسي الحاسم والهام .

وتدرك حكومة بلادي انه من غير الممكن توفير التنمية مع سباق التسلح ، وذلك لأن كلا منهما يتعارض مع الآخر . وكيف يمكن للمرء الا يصاب بصدمة عندما يعلم أن نفقات النموذج الأولي لقاذفة قنابل حديثة تعادل أجور ٢٥٠ ٠٠٠ مدرسي خلال عام ، أو تكاليف بناء واعداد ٧٥ مستشفى سعة كل منها ١٠٠ سرير ؟ بينما ثمن الدبابة الحديثة يكفي لاعداد ١ ٠٠٠ فصل دراسي ، تستوعب ٢٠ ٠٠٠ تلميذ في بلدان العالم الثالث .

هناك أمور تنتظر الحل في ظل وثيقة كونتادورا تتمثل بهذا وبإمكانات التنمية ، وهي ذات أهمية كبرى لاستقرار أمريكا الوسطى .
وأخيرا ، أود أن أذكر أن المواجهات والنزاعات في المنطقة قد ولدت تدفقا للاجئين الذين يفرون الى المخيمات الواقعة على الحدود في ظروف صعبة للغاية .
وكونتادورا تعمل على إعادة هؤلاء اللاجئين الى ديارهم ، كما تعمل من أجل المحافظة على صحتهم ، وتعليمهم وتشغيلهم وتوفير الامن لهم .
وفي ضوء هذه المبادئ وهذه النية الواضحة ، تشترك كولومبيا في مجموعة كونتادورا ، وهي مقتنعة بأنها تسهم في سلم ورفاهية شعوب أمريكا الوسطى والبلدان التي تعيش فيها . وهي بالتالي تسهم في سلم نصف الكرة الغربي الذي يعد جزءا من كوكب يجوب الفضاء وحيدا ، وقد أتاحه الله لنا لنعيش على سطحه .

السيد هكي (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، حكومة وشعبا ، تشاطر القلق الذي أعربت عنه معظم شعوب وحكومات العالم إزاء استمرار تدهور الحالة في امريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التي سبق ان حذرنا بشأنها ، في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . فبالإضافة الى تكرار حالات التدخل في الشؤون الداخلية بشكل لم يسبق له مثيل ، واستمرار سياسة التهديد والابتزاز ، ثمة محاولات واسعة النطاق ترمي الى احلال السيادة الامبريالية القائمة على القوة محل القانون الدولي ، وخاصة في تلك المنطقة .

وهذا الاتجاه الذي تكمن جذوره في المواجهة وتعزيز التسلح ، يستهدف بشكل خاص النيل من الشعوب التي شرعت في اقامة مجتمع يشكل نظامه السياسي شوكة في جنب البعض في دوائر معينة معروفة .

ويشهد العالم المؤامرات التي يحيكها البعض في الدوائر الرجعية ممن يبذلون ، عن طريق الافتراءات السياسية والتهديد والابتزاز العسكريين والاقتصادييين ، محاولة يائسة ولكنها خطيرة لوقف التقدم الاجتماعي في نيكاراغوا ، وإرجاع عجلة التاريخ الى الوراء . ان فرض الحصار التجاري والاقتصادي على نيكاراغوا يمثل خطوة أخرى في السعي الى إرغام شعب نيكاراغوا البطل على الخضوع . وتلك المناورة الابتزازية المكشوفة ، كما يعرف الاعضاء ، قد رفضها على نحو قاطع الرأي العام العالمي والاثغلبية الساحقة للدول الاعضاء في الامم المتحدة .

وفي الاعلان السياسي الصادر في لواندا في ٧ ايلول/سبتمبر من هذا العام ، اشار عن حق وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز الى أن :

"أعمال الضغط السياسي والاقتصادي الجديدة هذه ، مقترنة بالعملية العسكرية ، يجب النظر اليها من خلال إطار خطة أوسع نطاقا لزعة استقرار حكومة نيكاراغوا والاطاحة بها ؛ وعلى أنها تزيد من خطر اندلاع حرب اقليمية ، وتعمق الحوار الضروري الذي تعكف مجموعة كونتادورا على تعزيزه من أجل التوصل الى حل سياسي تفاوضي لمشاكل المنطقة" .

وبعد أربعين سنة من نهاية الحرب العالمية الثانية التي دفعت الائتلاف المناهض لهتلر الى تاسيس الامم المتحدة بهدف الحفاظ على السلم من خلال الجهود المشتركة ، بات من الحتمي ، أكثر من أي وقت مضى ، كفالة أن يسود التعقل والواقعية في الشؤون الدولية ، لأنه في تلك الحالة فقط يمكن تحقيق الامل الذي علقته الشعوب على هذه الدورة التي نحتفل فيها بالذكرى الأربعين لإنشاء الامم المتحدة ، في أن تقدم اسهاما ايجابيا في تقليل خطر انفجار جحيم نووي ، وفي التوصل الى التسوية السلمية للصراعات ، ولا سيما في ضوء حقيقة ان الحالة العالمية أصبحت اليوم متازمة للغاية بسبب انتشار بؤر التوتر والنزاع ولا سيما في امريكا الوسطى .

ان اعلان صوفيا ، الصادر في الشهر الماضي عن أعلى ممثلي الدول الاعضاء في معاهدة وارسو ، والذي يستهدف درء خطر نشوب حرب نووية والنهوض بتحول ايجابي في الأوضاع في اوروبا وفي العالم ، يؤكد من جديد على الارتباط المباشر بين التسوية السلمية للصراعات الدولية القائمة والمناخ الدولي الصحي . وهذا الإعلان يؤكد على ما يلي :

"ان السلم لا يتجزأ ، وفي هذه الحالة الدولية المتوترة ، يهدد كل نزاع محلي بأن يتصاعد الى اشتباك على نطاق كبير بل وعالمي . ولهذا فمن الضروري ان توضع نهاية حاسمة لسياسة القوة الامبريالية ، وللتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى . ولاعمال العدوان ، وتسوية المنازعات والخلافات بين الدول بالوسائل السلمية ، واحترام حق كل دولة في تقرير مصيرها احتراماً كاملاً" . (A/C.1/40/7 ، ص ١٢)

والجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤكد من جديد رأيها القائل بأنه ما من قضية دولية خلافية لا يمكن حلها بالوسائل السلمية ، وهذا ينطبق أيضا على امريكا الوسطى . ومما يضاعف اقتناعنا بهذا الرأي الزيادة اليومية في عدد المتكلمين الذين ينددون بالسياسة المفامرة شديدة الخطورة القائمة على القوة وإملاء الارادة ، التي تتبعها بعض الدوائر الامبريالية العدوانية ضد نيكاراغوا وضد شعوب ودول أخرى مستقلة

و ذات سيادة . وفي امريكا الوسطى توجه تلك السياسة الامبريالية ضد شعب شق طريقا من النضال في سبيل السلم والاستقلال والديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، في غمار كفاح يخوضه منذ أكثر من ست سنوات لاسترداد سيادته وهويته الوطنية الكاملة . وتتابع الجمهورية الديمقراطية الالمانية بتعاطف واحترام تطور ذلك البلد الذي حقق نجاحا هائلا على طريق التجديد الوطني والديمقراطي سواء في مجال التعليم أو الصحة أو في الجهود الأخرى الرامية الى تحسين الحياة اليومية لمالحي أعرض القطاعات السكانية ، وجعل هذه الحياة جديرة بالعيش .

وتشهد التطورات الجارية في نيكاراغوا على قدرة الشعب على بناء نظام اجتماعي يختاره بنفسه ، ويقضي فيه خطوة بخطوة على الجهل والفقر اللذين لازماه في الماضي .

ولقد اتضحت معالم الطابع الديمقراطي للنظام السياسي في نيكاراغوا الجديدة ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، عندما أجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية ديمقراطية حرة في ذلك البلد . وما يحتاجه شعب نيكاراغوا أولا ، وقبل كل شيء ، لمواصلة مسيرته ، هو السلم ووضع حد للتهديدات الخارجية . وتشاطر حكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية رأي أغلبية الدول بأنه في الإمكان حل الصراع في امريكا الوسطى بالوسائل السلمية ، إذا ما تسنى الالتزام المارم بمبادئ القانون الدولي . مثل حق الشعوب في تقرير المصير ، وحظر التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام السيادة ، وعدم استعمال القوة .

ان الرأي العام العالمي يطالب بقوة متزايدة ، بوضع حد لسياسة ارهاب الدولة التي ما زالت تتعرض لها نيكاراغوا . فلا يمكن للافتراءات الباطلة الموجهة ضد عدد من الدول ، أو الإهانات الموجهة الى ممثليها الرئيسيين ، أن تظل الرأي العام الدولي ، أو أن تجعله ينسى من الذي يرتكب بالفعل الاعمال العدوانية والارهابية أو يشجعها .

ويؤكد مجلس الامن في قراره ٥٦٣ (١٩٨٥) على :

"سيادة وحق نيكاراغوا وسائر الدول غير القابلة للتصرف في أن تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي أن تنمّي علاقاتها الدولية حسب ما تقتضيه مصالح شعوبها بدون أي تدخل خارجي أو تخريب أو قسر مباشر أو غير مباشر أو تهديدات من أي نوع" .

ونذكر بأن كل الدول الاعضاء في مجلس الامن قد وافقت على هذا القرار . والآن يتوقع المجتمع الدولي أن تجد تلك الكلمات ما يقابلها من أعمال . وهذه الاعمال هي :
وقد تقديم المساعدة السياسية والمادية والعسكرية لمرتزقة سوموزا ، بدلا من منحهم المزيد والمزيد من الدولارات التي تمكنهم من الاستمرار في ممارسة أعمال القتل والارهاب ، ورفع الحصار الاقتصادي المفروض على نيكاراغوا ، واستئناف حوار مانسانيللو بهدف تعزيز السلم والاستقرار والامن في المنطقة .

ويتزايد القلق الدولي بسبب سياسة التدخل في امريكا الوسطى . وقد رفع السياسيون في جميع أنحاء العالم ، ولا سيما في امريكا اللاتينية ، صوتهم مطالبين باحترام حق الشعوب في المنطقة في تقرير مصيرها وتسوية المشاكل بالطرق السلمية واستبعاد التدخل والتهديد والظغوط . كما ان أنشطة مجموعة الكونتادورا تتوجه نحو هذا الهدف . وقد أعربت الجمهورية الديمقراطية الالمانية أكثر من مرة عن دعمها لجهود دول الكونتادورا بوصفها اسهاما هاما في التوصل الى تسوية عادلة وسلمية للمنازعات السائدة في المنطقة .

ويجب ان تستمر تلك العملية ، ويتطلب استمرارها توافر الارادة السياسية من جانب جميع الاطراف . ويوضح وقوف الاغلبية الساحقة من بلدان العالم في صف إنجاح مسيرة عملية الكونتادورا ان القوى التي تنتوي اعاقا المفاوضات هي الاقلية .

وقد أوضحت الجمهورية الديمقراطية الالمانية موقفها بشأن الحالة في امريكا الوسطى في أكثر من مناسبة . ونود ان نؤكد مرة أخرى ان الحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا واستمرار التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، وأي دعم مياسي أو مادي أو عسكري يقدم لعصابات الثورة المضادة المرتزقة لابد ان يتوقف . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية المقترحات التي تقدمت بها نيكاراغوا لايجاد حل سياسي للمشاكل ، تلك المقترحات التي تهدف الى ازالة التوتر في امريكا الوسطى وضمان ان يتاح لجميع شعوب المنطقة العيش في سلم وأمن .

ويؤكد وفد بلادي من جديد ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تقف الى جوار شعب نيكاراغوا الذي يقاتل من أجل الدفاع عن الانجازات التي حققتها الثورة الساندينستية . وستواصل بلادي بذل جهودها لضمان ان تصبح شعوب امريكا الوسطى أيضا قادرة على اختيار نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بحرية وان تعيش حياتها في ظروف تهيء لها السلم والامن .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما تزال النمسا

تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في امريكا الوسطى . وخلال السنة الماضية زاد عدد حوادث

الحدود ، بينما زادت المنازعات الداخلية المسلحة في بعض البلدان ، وما زال التدخل الاجنبي واتساع نطاق الازمات ينطويان على خطر جسيم ، وكان التقدم نحو الديمقراطية بطيئاً وقد تعرض لنكسات متكررة . وما زالت اغلبيية السكان في أمريكا الوسطى محرومة من الحقوق السياسية والاقتصادية الاساسية .

واسمحوا لي بأن أشرح كيف تنظر النمسا الى الازمة في أمريكا الوسطى . ونحن نرى أن المشكلة الحالية تضرب بجذورها في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة . فظغوط الاستغلال والقهر التي تراكمت عبر عشرات السنين بل عبر القرون تعمل الآن بسرعة على تغيير الشكل السياسي لأمريكا الوسطى . وتختلف الحالة من بلد لآخر بطبيعية الحال ، فالمؤسسات الديمقراطية في كوستاريكا توفر درجة عالية من السلام الاجتماعي والاستقرار . وفي بلدان أخرى تسببت النظم السياسية الجامدة في انتفاضات عديدة كما أدت الى قيام الثورة في احدى الحالات . وقد أدت التطورات السياسية غير المتساوية في بلدان أمريكا الوسطى بدورها الى انعدام الثقة والتوتر والمجابهة العسكرية .

ولما كانت أسباب أزمة أمريكا الوسطى ترجع الى ظروف المنطقة ، يترتب على ذلك أن السعي الى الحل ينبغي ان يكون أيضا في إطار اقليمي . وشعوب أمريكا الوسطى هي التي تستطيع وحدها . أن تقرر أين توجد مصالحها . وعليها وحدها أن تسوي خلافاتها وأن تشترك في بناء مستقبل أفضل . ولن يؤدي التدخل الاجنبي من أي طرف كان وتحت أية ذريعة إلا الى زيادة خطورة الحالة . وأنه لخطأ فادح بل ومحفوف بالآخطار أن ينظر الى الصراعات النابعة من مسائل مثل الفقر والاجحاف على أنها نابعة من الصراع بين الشرق والغرب . ومن المحتم ان يؤدي جر أمريكا الوسطى الى دوامة التنافس بين الدول العظمى الى تصاعد التوتر والى اتساع نطاق النزاع . ولن يضمن إحلال السلم والتقدم في أمريكا الوسطى سوى عملية اقليمية .

وما تزال مبادرة الكونتادورا هي أفضل أمل في احلال السلم في أمريكا الوسطى . وأود أن أعرب عن امتنان النمسا البالغ لحكومات كولومبيا والمكسيك وبنما وفنزويلا لما بذلته من جهود لا تعرف الكلل لاييجاد حل سياسي شامل للازمة . وقد واجهت

مجموعة كونتادورا صعوبات جمة ، وبدا أحيانا كما لو كان التقدم مستحيلا . ولكنها شابت واستمرت في عملها مدركة ادراكا كاملا ان البديل قد يكون هو الحرب والتدخل الاجنبي . وترحب النمسا بمشروع وثيقة كونتادورا للسلام والتعاون في أمريكا الوسطى المرفق بتقرير الامين العام . وهو يمثل في رأينا إطارا متينا يتسم بالتوازن لتسوية الازمة في أمريكا الوسطى .

ونحن نتفق تماما مع دول مجموعة كونتادورا في تشديدها في مشروع الوثيقة على أهمية المصالحة الوطنية وعلى ايجاد نظم ديمقراطية تمثيلية تعددية . ولن يوفّر الاستقرار السياسي إلا المشاركة العادلة والمنصفة لجميع الفئات الاجتماعية في العملية السياسية . وفي هذا الصدد ، نلاحظ بارتياح أن الانتخابات التشريعية التي أجريت في شهر آذار/مارس في السلفادور تشكل خطوة أخرى نحو توسيع مجال الديمقراطية في ذلك البلد . كما نشعر بالقلق في نفس الوقت لعدم استئناف المحادثات التي جرت بين الحكومة والجبهة الديمقراطية الثورية للتحرر الوطني قربانديو مارتي التي بدأت في السنة الماضية في لابالما . كما كانت الانتخابات التي جرت في نيكاراغوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ تطورا ايجابيا أيضا ، إلا أننا نلاحظ بقلق أن الجو السياسي في البلد قد تدهور في الأشهر الأخيرة . ويقلقنا بصفة خاصة إعلان حالة الطوارئ مؤخرا . ونأمل أن يعكس مسار ذلك الاتجاه وأن تتخذ تدابير حاسمة لتعزيز الديمقراطية في نيكاراغوا . ومن الواضح ان فرض اخلال الديمقراطية في نيكاراغوا سوف تزداد إذا ما توقف الضغط العسكري الخارجي على ذلك البلد .

وترحب النمسا بالاحكام الشاملة والمفصلة الواردة في مشروع الوثيقة فيما يتعلق بمسائل الامن العسكري . وكان رأينا دائما أن المشاكل التي تواجه أمريكا الوسطى لا يمكن أن تحل عن طريق استخدام القوة المسلحة أو إنشاء الترسانات العسكرية .

ان الالتزامات المتعلقة بالإخطار عن المناورات ، والتسلح ، وحجم القوات ، والقواعد العسكرية الأجنبية ، والمستشارين ، والاتجار في الأسلحة ، وحظر دعم القوات غير النظامية ، تشكل نهجا سليما لمواجهة مشاكل الامن في امريكا الوسطى ، بل يمكن أيضا - إذا ما نفذت - أن تكون مثالا جيدا لترتيبات الامن الاقليمي في أنحاء أخرى من العالم . ومن الطبيعي أن يتطلب الامر - نظرا للقدر الكبير من انعدام الثقة بين بعض دول المنطقة - وجود آلية فعالة للتحقق لضمان الامتثال لتلك الالتزامات .

وكما جاء في مشروع وثيقة كونتادورا ، هناك عنصر ثالث هام في عملية السلم يتمثل في السياسات التي تعالج الاسباب الاقتصادية والاجتماعية الاساسية للآزمة . كما أن التدابير التي تتخذها حكومات المنطقة لضمان إرساء أساس التقدم الاقتصادي وتميز العدالة الاجتماعية يجب أن تستكمل بجهود دولية للمساعدة في حل المشاكل الاقتصادية الملحة . ونحن نرحب في هذا السياق ، بعقد اجتماع شان في لكسمبرغ بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ودول امريكا الوسطى الخمس ودول مجموعة كونتادورا . وستواصل النمسا من جانبها تكثيف تعاونها الاقتصادي مع امريكا الوسطى .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن تكفل بالنجاح الجهود المستمرة التي تبذلها مجموعة كونتادورا من أجل إبرام وثيقة كونتادورا والتوقيع عليها . فالتطورات الخطيرة في المنطقة توضح الحاجة الملحة لوجود حل سلمي . والجهود المضنية التي تبذلها مجموعة كونتادورا تتيح فرمة فريدة لذلك . والمطلوب الآن هو توفر الإرادة السياسية لدى دول امريكا الوسطى ولدى الاطراف الأخرى ذات المصالح الاساسية في المنطقة لاستخدام هذه الفرمة وإعداد الأرضية اللازمة لمستقبل سلمي مستقر يسوده الوثام في امريكا الوسطى .

السيد سيكولو (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ١٧ كانون

الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، حثت هذه الجمعية ، بين جملة أمور :

"كلا من حكومات امريكا الوسطى الخمس على تعجيل مشاوراتها مع مجموعة

كونتادورا بهدف الانتهاء من عملية التفاوض بالتوقيع في وقت مبكر على وثيقة

كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى" (القرار ٤/٣٩ ، الفقرة ١)

وبالرغم من هذا الحث والجهود التي لا تكل من جانب مجموعة كونتادورا في السعي من أجل التوصل الى حل متفاوض عليه لازمة امريكا الوسطى ، فقد إزداد الوضع تدهورا كما يتجلى في تصعيد العدوان ، والهجمات العسكرية ، والضغط الاقتصادي وغيره من الاعمال التي تقوم بها القوى الخارجية ضد استقلال نيكاراغوا وسيادتها ووحدتها الاقليمية . ونحن نعتقد ان تكثيف هذه الاعمال انما يدخل في إطار خطة اوسع نطاقا ليس فقط لزعزعة استقرار نيكاراغوا لكن أيضا للإطاحة بحكومة "الساندينستا" الشرعية . وهذه الخطة تزيد من خطر اندلاع حرب واسعة النطاق كما انها عقبه محسوبة توضع في طريق الحوار الجاري الذي تنهض به مجموعة كونتادورا من أجل تحقيق الهدف النبيل المتمثل في البحث عن تسوية منصفة متفاوض عليها للازمة في امريكا الوسطى . وسوف تمتثل مشعل هذه الحرب الواسعة النطاق لاغراض التنافس الايديولوجي بين الشرق والغرب ، ولتحويل الانتباه عن الاسباب الجذرية للنزاع في امريكا الوسطى . وهذا الاتجاه لابد ان يقاوم . ان الحالة في امريكا الوسطى لا يمكن ان تحسم بالقوة العسكرية . فالقوة لن تؤدي الى احتدام الصراع فحسب بل انها تزيد الامور تعقيدا . وهذه الحالة لا تحسم إلا بمواجهة الاسباب الجذرية للازمة . وهناك للازمة سببان جذريان : الاول ، ان مشاكل امريكا الوسطى ترجع جذورها الى الماضي ، وهي مظاهر للاختلالات الجوهرية والحرمان الاقتصادي وأوجه الظلم الاجتماعي ، والتي لا تعدو أن تكون ميراثا من مخلفات الاستعمار . والثاني ، هو العامل الخارجي ، أي القوى الخارجية التي تتدخل في شؤون المنطقة والشؤون الداخلية لدول امريكا الوسطى ، مما يؤدي الى تفاقم الوضع الملتهب بالفعل في المنطقة .

لذلك نعتقد ان أي تأخير لا مبرر له في إعادة الحالة في امريكا الوسطى الى وضعها الطبيعي استنادا الى الاساس المتين لوثيقة مجموعة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، وهي الوثيقة التي حظيت بقبول دولي ، من شأنه ان يدفع بالمنطقة الى شفا اندلاع حرب واسعة النطاق ، وان يطيل أيضا من معاناة شعوب امريكا الوسطى وعذابها . فتلك الشعوب قد عانت بما فيه الكفاية ، وهي في حاجة الى هدنة من

العذاب والمعاناة . وهذا يعني ان هنالك حاجة ماسة الى التخلي عن سيامة "الرمال المتحركة" القائمة على أساس التدخل والمجابهة والحرب . ولذا لابد من السعي لإيجاد حلول دائمة تستمد شرعيتها من القبول العام من جانب شعوب امريكا الوسطى ذاتها ، وهي ليست حلولا يفرضها أناس من الخارج على غير رغبة شعوب المنطقة .

لقد وضعت شعوب امريكا الوسطى ثقتها في مجموعة بلدان كونتادورا المكونة من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، وتأمل أن تتمكن هذه المجموعة من التوصل الى التسوية السياسية المناسبة لمنطقتها . وتمثل مجموعة كونتادورا أفضل أمل للنجاح في البحث عن حل دائم شامل لازمة امريكا الوسطى لانها تشكل مبادرة اقليمية حقيقية ترمي الى تسوية الازمة بالوسائل السياسية . وفي هذا السياق ، تعد وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى بمثابة مسودة ذات أهمية أساسية من أجل التوصل الى حل دبلوماسي للحالة في امريكا الوسطى .

لذلك يود وفد بلادي أن يفي مجموعة كونتادورا حقها من الاشادة لما بذلته من جهود متزنة ودائبة أدت الى إعداد هذه الوثيقة الهامة . وان نجاح مجموعة كونتادورا في هذا المسعى لهو برهان على اصرارها والتزامها بقضية الاستقرار والسلم والامن في امريكا الوسطى . ويود وفد بلادي أيضا أن يشيد بدول امريكا الوسطى الخمس لاسهامها في وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى .

ويحدو زامبيا الامل في أن تتمكن جميع البلدان المعنية عما قريب من التوقيع على وثيقة كونتادورا . ومما يبعث على تشجيعنا ان نيكاراغوا أعربت بالفعل عن استعدادها لتوقيع تلك الوثيقة دون شروط مسبقة . ونحن نعتقد ان المشاكل المتبقية يمكن بل ويجب أن تحسم بحسن النية وبروح الالتزام الحقيقي بقضية السلم والامن والعدالة .

ونظرا لعدم استقرار الحالة في أمريكا الوسطى في هذه المرحلة الحاسمة ، ينبغي لكل الدول التي لها مصالح في المنطقة أن تسهم بشكل ايجابي في ذلك ، وخاصة بالإحجام عن أي عمل متسرع يمكن بسهولة أن يعرض عملية التشاور والتفاوض الدقيقة للخطر .

ويرحب وفدي بجماعة دعم كونتادورا المؤلفة من البرازيل والاجنتين وأوروغواي وبيرو والتي شكلت في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٥ في ليما ، بيرو ، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى إقرار السلم في أمريكا الوسطى . ولا يساورنا أدنى شك في مدى نفع جماعة التأييد تلك ، ونحن موقنون أنها ستسهم إسهاما بارزا وإيجابيا في تعزيز العمل السياسي الذي تظلع به مجموعة كونتادورا . ويعد تشكيل هذه الجماعة انعكاسا آخر لما يسري في كيان أمريكا اللاتينية بأسرها من تصميم على وضع نهاية مبكرة للآزمة في أمريكا الوسطى .

وفي هذا الصدد ، نرى أن الحوار الذي استهل في أيار/مايو ١٩٨٥ بين الولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا في مانزانيلو ، المكسيك ، يكتسي أيضا أهمية حيوية . ونأسف لتوقف المناقشات بين الدولتين ، ونعتقد أنه ينبغي منحها فرمة أخرى . ومن ثم نشاهد حكومتي الولايات المتحدة ونيكاراغوا أن تستأنفا مناقشتهما دون إبطاء بغية التوصل إلى اتفاقات تشجع على تطبيع علاقاتهما وتعزز الانفراج الاقليمي . وفي هذا الصدد ، نلاحظ بارتياح أن نيكاراغوا تبدي استعدادا لاستئناف تلك المشاورات الهامة . وندعو الطرف الآخر إلى الاستجابة .

وغني عن البيان أنه على الأمم المتحدة أن تظلع بدور هام في دعم جهود كونتادورا وتيسيرها فمجموعة كونتادورا تحتاج ، كي يتحقق لها النجاح ، المساندة الحاسمة من جانب الأمم المتحدة . وينبغي للأمم المتحدة على وجه الخصوص أن تبذل قصارى جهدها لتعزيز قوي المصالحة ولإعطاء دفعة جديدة لعملية السلم . ويجب على الأمم المتحدة أن تمارس من جديد سلطتها المعنوية وذلك بأن توجه نداء آخر للبلدان

المعنية تدعوها فيه إلى تعجيل مشاوراتها مع مجموعة كونتادورا للتوصل إلى توافق آراء إقليمي بشأن المسائل المتبقية كي يمكن إنهاء عملية كونتادورا بنجاح . وزامبيا ، بوصفها بلدا غير منحاز وعضوا في هذه المنظمة تلتزم تماما بالسعي لتحقيق تلك الغاية .

السيد ساموديو (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اسحوا لي قبل أن أتناول الحالة في أمريكا الوسطى ، أن أعرب عن مشاعر شعبي إزاء الفاجعة الرهيبة التي أنزلت بأشقائنا في كولومبيا . وقد اضطرت الجمعية العامة أثناء الدورة الحالية إلى قطع مناقشتها في مناسبتين للاعراب عن مسانبتها لدولتين من أمريكا اللاتينية - المكسيك وكولومبيا - وقعتا فريسة لفض الطبيعة الجامح . وكلتاها من أعضاء مجموعة كونتادورا وتكرسان جهودهما كي تكفلا لشعوب أمريكا الوسطى العيش في سلم ووثام . واليوم ، تجمع بينهما الأحزان التي جلبتها على أبنائهما الخسائر البشرية والمادية الفادحة التي لحقت بمدينتي مكسيكو سيتي وأرميرو .

ولا يسع بنما أن تدع هذه المناسبة تمر دون أن تعرب عن أسى شعبها وحكومتها ، إلا أن ما أبداه شعبا المكسيك وكولومبيا من تسامٍ فوق المحنة كان له عظيم الأثر في نفوسنا ، فهما يبذلان أقصى الجهود للتغلب على الأزمة بالحما والتسيق والعمل سويا وبما يتلقيناه من مساندة ودعم مادي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

هذا هو العام الثالث على التوالي الذي تدعى فيه الجمعية العامة إلى النظر في الحالة في أمريكا الوسطى . بيد أن المناقشة في العام الحالي تجري في سياق الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة التي أكد فيها كل أعضاء المنظمة بالاجتماع التزامهم بمقاصد ومبادئ الميثاق وأعادوا تأكيد تفانيهم في سبيل قضية السلم والتعاون . ونود أن نعرب عن خالص أملنا في أن تفضي روح السلم المجددة هذه إلى نتائج سعيدة في حالة أمريكا الوسطى .

وتود بنما ، وهي من الاعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ومن الدول التي ترسي سلوكها الدولي على الالتزام الصارم بميثاق سان فرانسيسكو ، أن تؤكد الملاحية الكاملة والمستمرة للمبادئ التالية : حق الشعوب في تقرير المصير ؛ احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية ؛ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ؛ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ؛ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ؛ المساواة في السيادة بين الدول ؛ احترام حقوق الانسان ؛ حق الشعوب المقدس في أن تقرر وتنشئ في حرية ولم نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

والآن وقد انقضى أربعون عاما على انشاء الامم المتحدة تكتسي تلك المبادئ ، التي تشكل دعائم الحضارة الحديثة أهمية خاصة فيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى ، حيث أن تطبيقها باخلاص يعد مفتاح أي سلم عادل ودائم في المنطقة . وقد تابع بلدي ، شأن الفالبية الساحقة من الدول في المجتمع الدولي ، بمزيد من القلق تردّي الحالة في أمريكا الوسطى على مدى الشهور الاثني عشر الماضية ، وقد لمسنا تزايد حدة التوتر وانعدام الثقة . وتعرض عملية السلم التي تظطلع بها مجموعة كونتادورا لتهديد خطير . وكما قال الامين العام ، بحق ، في تقريره عن الحالة في أمريكا الوسطى ، أن تدهور هذه الحالة قد استمر برغم جهود مجموعة كونتادورا . وقد شهدنا بمفء خاصة تزايد الحوادث الشنائية وأعمال العنف وما يترتب على ذلك من خسائر مادية وبشرية ومهاترات وتبادل للاتهامات بصورة بلغت من الحدة درجة أدت في بعض الاحيان إلى الخوف من تصدع السلم في المنطقة بشكل خطير .

وكان هذا الاتجاه الخطير دافعا لوزراء خارجية مجموعة كونتادورا إلى التاكيد في بيانهم المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ على الحاجة الملحة لإن تحقق حكومات أمريكا الوسطى ، في أسرع وقت ممكن ، اتفاقات السلم التي أعلنت التزامها بها في وثيقة

الاهداف المؤرخة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ . وبرزت من بين تلك الاتفاقات تصميم حكومات أمريكا الوسطى على تخفيف حدة التوتر ووضع حد لحالات النزاع في المنطقة وكفالة الالتزام الصارم بأحكام القانون الدولي واحترام حقوق الانسان وضمان ممارستها ، واتخاذ تدابير تقضي إلى إقامة نظم ديمقراطية تعددية أو تحسين النظم القائمة ، والنهوض بأنشطة لتحقيق المصالحة في المجتمع الذي تشيع فيه الفرقة والانقسام * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ساري (السنغال) .

وقد شدد وزراء خارجية الكونتادورا رسميا على التزام حكومات المنطقة بتهيئة الظروف السياسية المؤدية إلى تحقيق الاهداف التالية : كفالة الامن والسيادة ووحدة اراضي دول المنطقة ، ووقف سباق التسلح ، ومنع إقامة القواعد العسكرية الاجنبية أو أي شكل آخر من أشكال التدخل العسكري الاجنبي في اراضيها ، والتخفيض من وجود المستشارين العسكريين بهدف إزالتهم تماما ، ومنع الاتجاد غير المشروع في الأسلحة والقضاء عليه ، ومنع استخدام الاقليم للقيام بأي دعم عسكري أو إداري يستهدف زعزعة استقرار الحكومات في المنطقة ، وإيلاء الاهتمام للمشكلة العامة الناجمة عن تدفق اللاجئين ، وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتعزيز عملية التكامل في أمريكا الوسطى ، واتخاذ الخطوات اللازمة للاستفادة بالتمويل والمساعدة التقنية الخارجية من أجل دفع جهود التنمية الوطنية .

وباختصار أراد وزراء مجموعة الكونتادورا التشديد مرة أخرى في بيانهم المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ على وجود مجموعة من الالتزامات التي تعهدت بها حكومات أمريكا الوسطى في عام ١٩٨٢ بموجب وثيقة الاهداف ، وسيؤدي تحقيقها إلى عكس الاتجاه السلبي السائد حاليا في المنطقة وتهيئة الظروف المؤدية إلى السلم .

وإزاء التدهور المشير للقلق في حالة المنطقة ، أعلنت مجموعة الكونتادورا بصورة حازمة وموحدة تصميمها على السعي ال التفهم الذي من شأنه أن يولد إطارا متينا لاقرار السلم والتعاون بين بلدان أمريكا الوسطى ويحول دون زيادة التوتر واللجوء إلى القوة في معالجة المشاكل الخطيرة في المنطقة .

وفي هذا الصدد ، أسندت أولوية قصوى للجهود التي تبذل لاستكمال التفاوض حول وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى .

وعلى نحو ما ذكر وفدي في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، قامت مجموعة الكونتادورا بتسليم النسخة المنقحة من وثيقة كونتادورا إلى حكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس . وكان

هذا نتيجة لمفاوضات مكثفة ومطولة وتضمن التزامات حددتها دول أمريكا الوسطى لنفسها كأساس لتحقيق سلام دائم ومستقر وفعال في البرزخ .

وفي القرار ٤/٣٩ المؤرخ في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ أحاطت الجمعية العامة علما وبارتياح بإعداد تلك الوثيقة باعتبارها خطوة أساسية في سبيل اقرار أسس التعايش الاقليمي . وقد حثت الجمعية العامة حكومات أمريكا الوسطى الخمس على التعجيل باجراء مشاوراتها من أجل استكمال عملية التفاوض والتوقيع المبكر على الوثيقة . وذكرت الجمعية العامة أن ذلك سيؤدي إلى تسهيل الوفاء الكامل بالالتزامات الواردة في النص وإلى سريان مفعول الآليات المتنوعة للتنفيذ والمتابعة .

ومنذ تسليم تلك الوثيقة المنقحة ، جرت مشاورات ومفاوضات مكثفة من أجل العمل على تقارب المواقف والتوصل إلى اتفاق بين حكومات أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالقضايا التي لاتزال معلقة . ونتيجة لتلك المهمة الشاقة التي استغرقت ما يقرب من العام ، قدمت مجموعة الكونتادورا في ١٢ ايلول/سبتمبر الماضي إلى حكومات أمريكا الوسطى المشروع النهائي لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، الذي يتضمن اقتراحات قدمتها حكومات أمريكا الوسطى ذاتها ، بالإضافة إلى اقتراحات تمثل من وجهة نظر مجموعة الكونتادورا حولا توفيقية عادلة ومتوازنة لأكثر البنود إشارة للجدل .

ووفقا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الامن ، سلم وزراء خارجية مجموعة الكونتادورا إلى الامين العام شخصيا نص المشروع النهائي للوثيقة التي نشرت باعتبارها المرفق الخامس لتقرير الامين العام الذي يتناول الحالة في أمريكا الوسطى . (A/40/737)

وقد ورد في البلاغ الذي صدر عن وزراء خارجية مجموعة الكونتادورا وأمم أمريكا الوسطى عند انتهاء الاجتماع المشترك الذي عقد في بنما في ١٢ و ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ أن المشروع النهائي للوثيقة يشكل مجموعة من الالتزامات

المترابطة والهيكلية التي تتيح الأسي التي ينبغي وضعها استنادا إلى الثقة وحسن النوايا .

ويشير البيان أيضا إلى توافر قبول بتوافق الآراء بين حكومات أمريكا الوسطى حول الأغلبية الساحقة من الالتزامات الواردة في ديباجة الوثيقة . وتتعلق تلك الالتزامات بالعمل على تخفيف التوتر وتشجيع بناء الثقة ، وقبل كل شيء الفصول المتعلقة بالسياسة والأمن والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والآليات التي تتناول تنفيذ الاتفاقيات ومتابعتها .

ورغبة في إنهاء المفاوضات المتعلقة بالمسائل التي لم يتم التوصل فيها بعد إلى اتفاق ، وزراء خارجية مجموعة الكونتادورا ووزراء خارجية دول أمريكا الوسطى عقد اجتماع للمفوضين في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ كان من المقرر أن يستمر لفترة لا تزيد على ٤٥ يوما ، ويخص كلية لمناقشة القضايا التالية : أولا ، تحديد وتخفيف الأسلحة ، وثانيا ، الآليات الخاصة بالتنفيذ والمتابعة في مجال الأمن والشؤون السياسية ، وثالثا ، المناورات العسكرية . كما أوكل للمفوضين النظر في الأمور المتعلقة بالمسائل الإجرائية ، مثل بدء نفاذ الاتفاقية ، والتكامل والتشغيل للآليات التنفيذ والمتابعة ، والتمويل ، والمركز الرئيسي .

وبقبول ذلك الالتزام اعتبر الوزراء أن التفاوض بشأن الأمور الأخرى الواردة في الوثيقة قد انتهى . وبعبارة أخرى بدأ أننا على وشك التوصل إلى اتفاق نهائي . وطبقا للولاية التي أوكلت لهم ، عقد المفوضون ثلاثة اجتماعات في بنما انتهى آخرها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، وهو أيضا التاريخ المحدد لانتهاء فترة الـ ٤٥ يوما .

وعلى الرغم من أن المفوضين لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق حول جميع بنود جدول الأعمال ، إلا أنهم توصلوا إلى حل للمسائل المتعلقة بالآليات التنفيذ والمتابعة وللإحكام الختامية للوثيقة . ولاتزال الأمور المتعلقة بالمناورات العسكرية وبتخفيف الأسلحة وتحديدها في حاجة إلى التفاوض .

وأرى من المناسب أن أشدد على أنه عند نهاية فترة الـ ٤٥ يوما أكدت حكومات أمريكا الوسطى مرة أخرى استعدادها لمواصلة التفاوض داخل إطار مجموعة الكونتادورا حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي .

وفي هذا الصدد ، أودُّ أن أعلن من هذه المنصة عن استعداد بلادي الكامل لمواصلة العمل بحماس من أجل إقرار السلم والاستقرار والأمن وتحقيق التعاون والتنمية في أمريكا الوسطى .

بيد أننا نود أن نشدد على اقتناعنا - الذي تشاركنا فيه مجموعة الكونتادورا - بأن مسؤولية إقرار السلم في المنطقة تقع على عاتق حكومات أمريكا الوسطى ، وهي مسؤولية لا يمكن أن تتخلى عنها . فمجموعة الكونتادورا لم تفترض إطلاقاً ممارسة مسؤوليات وسلطات ليست من حقها . لقد سعت مجموعة الكونتادورا أن تكون مفيدة وتلعب بصورة متجردة دور الوسيط ، من أجل التقريب بين الأطراف وتعزيز الحوار والتفاوض والتعاون بين أمم أمريكا الوسطى التي هي سيدة مصائرهما .

وأثناء هذه الدورة استمعنا مرة أخرى إلى كلمات أعرب فيها المجتمع الدولي - بما فيه البلدان التي لها مصالح في المنطقة وروابط بها - عن دعمه الثابت للخطوات التي اتخذتها مجموعة كونتادورا بغية احلال السلم وعن تضامنه الحازم معها . ولا يشهد هذا التوافق الدولي في الآراء على سلامة وجدوى العمل الذي تقوم به مجموعة كونتادورا فحسب ، بل إنه يعدُّ أيضا برهانا ساطعا على المسؤولية المعنوية والسياسية لجميع الحكومات المعنية بايجاد تسوية سلمية للصراع الاقليمي .

ومن غرائب الامور أنه على الرغم من هذا التوافق الدولي في الآراء بشأن مجموعة كونتادورا والدعم الدولي المقدم إليها والبيانات التي أعربت مرارا عن مساندة أعمالها ، لم تتوقف في أي وقت الأنشطة التي بدلا من أن توفر مناخا مؤاتيا للتفاوض والتسوية السلمية للنزاعات ، تلحق الضرر بالمناخ الواهي للانفراج والحوار الذي عملت مجموعة كونتادورا على تهيئته بجهود مضية .

ويرى وفدي في هذا الصدد أن سباق التسلح والوجود العسكري الخارجي والأنشطة الصريحة أو المستترة ، أمور لا تتفق مع السعي إلى اقرار السلم ؛ وبالمثل فإن قضية السلم لا تخدمها أنشطة التخريب والتدمير والارهاب والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول والتدابير السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو التدابير الأخرى الرامية إلى تقويض استقلال دول المنطقة واستقرارها .

وعلاوة على ذلك ، يرى وفدي أن تعزيز ودعم النظم الديمقراطية القائمة على التمثيل النيابي والمشاركة والتعددية ، أمران حيويان لتحقيق هدف السلم في المنطقة ، وأن انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية لا يتفق مع الرغبة في السلم . وبالتالي ، فإننا نلاحظ بارتياح الانتخابات التي أجريت أمس في هندوراس ، وفي بداية هذا الشهر في غواتيمالا ، وفي هذا العام في السلفادور ، والانتخابات المزمع إجراؤها في شباط فبراير المقبل في كوستاريكا .

إن هذه الانتخابات تؤكد وجود اتجاه ثابت نحو توطيد الديمقراطية والطابع المؤسسي للحريات في المنطقة . وهذه مبادئ كانت مجموعة كونتادورا قد أوضحت أنها

خطوات أساسية على طريق المصالحة وإعادة البناء والرخاء لصالح كل شعوب أمريكا الوسطى .

وبالتالي فإن وفدي يهيب بكل بلدان أمريكا الوسطى وبالبلدان التي لها مصالح في المنطقة وروابط بها ، أن تمتنع عن أي عمل قد يساعد على تردي الحالة الحرجة بالفعل في المنطقة . كما يجب عليها أن تمتنع عن أي نشاط قد يضر بالجهود الرامية إلى إحلال السلم ؛ بل أن تمارس بالأحرى الإرادة السياسية إلى أقصى حد ، بغية تهيئة مناخ يفضي للتوصل إلى تسوية تفاوضية شاملة ، وتوسيع نطاق مجالات التفاهم ، وتعزيز أي نوع من التشاور أو الاتصال بنية حسنة يكون من شأنه أن يشجع الانجاز السريع لعملية التفاوض ويهدأ أي حادث قد يعرقلها .

ويجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظا وأن يحول دون التفاقم المستمر في الحالة ، مما قد ينطوي على أخطار جسيمة بالنسبة للسلم والامن الدوليين . ونحن نطالب المجتمع الدولي بزيادة تضامنه مع قضية السلم في أمريكا الوسطى ، وتشجيع التوقيع والتنفيذ السريعين لوثيقة كونتادورا والاستجابة بسخاء لحاجات شعوب أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونود في هذا الصدد أن نؤكد على أهمية الاجتماع الذي عقد في لكسمبرغ في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي واسبانيا والبرتغال وبين بلدان من أمريكا اللاتينية ومجموعة كونتادورا ، بوصفه استمرارا لعملية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي التي بدأت في سان خوسيه بكوستاريكا ، في أيلول/سبتمبر من العام الماضي .

ويشكل اتفاق التعاون الذي وقّع في لكسمبرغ بين بلدان أمريكا الوسطى والاتحاد الاقتصادي الاوروبي دليلا عمليا على الإرادة السياسية من جانب المنطقتين لإرساء أسس التعاون الاوثق سعيا لتحقيق الاهداف المشتركة في السلم والتنمية والديمقراطية .

ونحن نرى أن توقيع ذلك الاتفاق والأنشطة المنبثقة عنه ، ستكون جمة الفائدة
 لأمريكا الوسطى ، وستساعد على تهيئة مناخ من الشقة ، وستمكن بلدان المنطقة من
 تعزيز التعاون المتبادل بغية تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها .
 وهذا الاسهام من جانب الاتحاد الاقتصادي الأوروبي يعد عنصرا ايجابيا يؤدي إلى
 تشجيع السلم في أمريكا الوسطى . وكما ذكر مرارا وعن صواب ، لن يكون للسلم
 وللاستقرار الفعلي معنى حقيقي إلا إذا استند إلى التنمية الاقتصادية لبلدان أمريكا
 الوسطى ورفائها والعدالة الاجتماعية والازدهار العام فيها .
 كما أن بلدي يرحب ويشيد بقرار حكومات الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو
 بإنشاء جهاز لتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي بغية تعزيز المبادرة السلمية
 لمجموعة كونتادورا ، ويرى أنه عمل يتسم بأهمية بالغة . فهذا القرار تعبير ملموس
 عن الارادة الجماعية لشعوب أمريكا اللاتينية في أن تعزز السعي من أجل حل مشاكلها
 بطريقة مستقلة وبحس متعاضم من التضامن .
 وقد اعتمدت الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والثلاثين والتاسعة
 والثلاثين ، بتوافق الآراء ، قرارات تعرب عن تأييدها الحازم لمجموعة كونتادورا وتحث
 دول أمريكا الوسطى على استكمال عملية المفاوضات الرامية إلى توقيع وثيقة
 كونتادورا بشأن السلم والتعاون .
 وفي الوقت الراهن ، وبعد أن قطعت عملية كونتادورا شوطا طويلا بحيث يبدو
 أننا على عتبة التوصل إلى اتفاق نهائي ينبئ باحتمالات حقيقية للسلم ، يرى وفدي أنه
 مما سيكون جم الفائدة أن تتمكن الجمعية العامة ، خلال هذه الدورة ، من أن تعتمد
 بتوافق الآراء فيما بين أعضائها قرارا يعاود صراحة الاعراب عن تأييد الأمم المتحدة
 السياسي والمعنوي لحل تفاوضي شامل لازمة أمريكا الوسطى في إطار عملية كونتادورا .
 فمن شأن هذا القرار أن يضع كل الهيئة الدولية للأمم المتحدة وراء جهد نهائي يرمي
 إلى التوصل بتوافق الآراء إلى اتفاق سلمي في المنطقة كما يرد في وثيقة كونتادورا
 بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى .

السيد باباجورجي (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعادت
الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، بعد دراسة الحالة في أمريكا
الوسطى ، تأكيد حق بلدان تلك المنطقة في تقرير مستقبلها بمنأى عن التدخل
الخارجي . وفي الوقت نفسه أدانت الجمعية العامة أعمال العدوان المرتكبة ضد سيادة
دول المنطقة واستقلالها وسلامتها الإقليمية . وفي العام الماضي أيضا ، أدينحت حالات
التدخل وأعمال العدوان العديدة التي قامت بها الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى
إدانة قاطعة . واتخذت هذا الموقف ذاته مختلف المنظمات والمؤتمرات الدولية
والإقليمية . ومع ذلك ، فإن الحالة في تلك المنطقة استمرت في الترددي المطرد بدلا من
أن تتحسن عن طريق حل الصعوبات .

ومن ثم ، فان الدول المحبة للسلم والحرية والتي تعتنق افكارا تقدمية ، لا يمكن أن تظل غير مبالية بل يتعين عليها أن تعرب عن قلقها المشروع ، لان الحالة تنطوي على تهديدات خطيرة لاستقلال بلدان امريكا الوسطى وحرية شعوبها ، فضلا عن دول امريكا اللاتينية الاخرى ، وللسلم والامن الدوليين .

وفيما يتعلق بالتطورات في امريكا الوسطى ، تبرز امامنا عدة حقائق : استمرار تدخل الولايات المتحدة السافر ، وممارسة ادارة الولايات المتحدة للضغط العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية ، وتركيز القوات الامريكية في مختلف بلدان المنطقة والتي تجرى مناورات مستمرة وتدريبات طويلة الامد على طول حدود نيكاراغوا ، ومساعدة الولايات المتحدة على تسليح عمالقات المرتزقة بعد إعدادها وتدريبها في اراضيها بهدف الإطاحة بحكومة نيكاراغوا الشرعية ، والقيام بأنشطة عديدة لتخريب السلم والامن في المنطقة .

وقد شهد الجميع كيف رفض الامبرياليون في الولايات المتحدة كل المبادرات التي ترمي الى حل مشاكل امريكا الوسطى بمنأى عن أى تدخل خارجي . وشاهدوا أيضا كيف تعمل الولايات المتحدة على زيادة إشتغال الموقف مستخدمة في ذلك كل السبل التي تؤدي الى تصاعد العداوة بين شعوب امريكا الوسطى ، بغية بث الفرقة بينها ودفعها الى الدخول في حرب بين الاشقاء ، كخطوة أولى في طريق تهيئة الظروف المؤاتية لتدخل عسكري ضخم . إن ما نواجهه ليس إلا حربا مستترة غير معلنة تشنها الامبريالية الامريكية ضد نيكاراغوا . لقد وجهت الولايات المتحدة رأس حربتها العدوانية في تلك المنطقة ضد نيكاراغوا لان شعبها أوضح الطريقة التي يمكن بها توجيه الضربة القاضية للإطاحة بدكتاتوريات الفاشية الامريكية ، وما يمكن لشعب مهما كان صغيرا ، أن يحققه عندما يهب للدفاع عن حريته واستقلاله وسيادته الوطنية .

إن الوقت في صالح شعوب العالم وفي صالح التقدم الاجتماعي . وفي امريكا الوسطى وفي أى مكان آخر في العالم ، تهب الشعوب وتكافح في سبيل تحريرها الوطني والاجتماعي والديمقراطية الحقبة ، وضد القهر والفقر والظلم الاجتماعي الذي تفرضه النظم الديكتاتورية التي تدعمها امبريالية الولايات المتحدة .

ويسمى الامبرياليون الاشتراكيون السوفيات من جانبهم الى استغلال الموقف في المنطقة لتحقيق مطامحهم القائمة على الهيمنة . إن اولئك الذين يحتلون تيشكوسلوفاكيا وأفغانستان يتخذون الآن موقف المؤيد لشعوب امريكا الوسطى بل موقف الصداقة . وهم اذ يفعلون ذلك إنما يرمون الى التسلل ، ليحلوا محل الولايات المتحدة بعد تصدع سيطرتها بسبب الكفاح التحرري الذي تخوضه شعوب المنطقة . ولاشك في أن هذا النشاط يؤدي الى زيادة حدة التوتر وتعقد الاوضاع . وهم بذلك يقدمون الذريعة للولايات المتحدة الامبريالية لكي تصور الكفاح التحرري الوطني والشعبي الذي تخوضه شعوب المنطقة ، كتخريب من جانب الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات . ونحن نرى أن المحادثات السوفياتية الامريكية بشأن امريكا الوسطى وغيرها من اقاليم العالم ، تشكل مظهرا من مظاهر تعاونها لتحقيق السيطرة والهيمنة .

ولكن ، وكما اثبت التاريخ ، منيت خطط الامبريالية والامبريالية الاشتراكية بالفشل أمام الكفاح القوي الذي تخوضه الشعوب دفاعا عن حريتها وحقوق سيادتها ، وبذلتها الدم فداء وتضحية اذا دعت الضرورة الى ذلك . وستلقى نفس المصير ايضا خططها الرامية الى القضاء على كفاح شعوب امريكا الوسطى ومنطقة امريكا اللاتينية ككل .

وفيما يتعلق بهذه المسألة ، قال الزعيم الالباني العظيم الخالد ، الرفيق انور خوجه ، في جملة أمور :

"ان شعوب امريكا اللاتينية تخوض مواجهة دموية مع الدكتاتوريات الفاشية التي تبقى في السلطة من خلال المساعدات المباشرة التي تقدمها امبريالية الولايات المتحدة . والحركة الثورية التحررية تنمو وتتسع وتقهـر الاعداء في كثير من الحالات وتخرج مكلفة بتاج النصر . وآخر دليل على هذا ، كان انتصار الثورة في نيكاراغوا التي اطاحت بأشجع نظام دموي ، نظام سوموزا ، وأدت الى اندلاع الثورة في السلفادور وغيرها . إن الاعاصير العنيفة تهب على الساحة الخلفية للولايات المتحدة ، ولن تستطيع ايقافها بالمدفع أو بالدولار".

وما زالت جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية ، حكومة وشعبا ، تعارض بشدة الاعمال العدوانية والخطط المشينة التي تحيكها الامبريالية الامريكية ، والامبريالية الاشتراكية السوفياتية ، والدول الامبريالية الاخرى ، بغية التدخل تحت اى ذريعة فسي الشؤون الداخلية لبلدان امريكا الوسطى وكل بلدان العالم . ولن يتسنى التوصل الى حل لمشاكل امريكا الوسطى إلا من خلال شعوب امريكا الوسطى ذاتها ، وبمناى عن اى تدخل خارجي ، ولاسيما من جانب الدولتين العظيمين الرئيسيتين .

ونحن نؤيد حق شعب نيكاراغوا في العيش حرا داخل اراضيه ، كما نؤيد سيادة ذلك البلد الصغير واستقلاله ، ونؤيد الكفاح العادل الذى يخوضه شعب السلفادور وشعوب امريكا الوسطى وقارة امريكا اللاتينية بأسرها في سبيل إحراز الحرية والاستقلال والديمقراطية الحقيقية ، ومناهضة التدخل الامبريالي .

السيد روسالى ريفيرا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود

أولا أن أعرب عن تضامن السلفادور مع كولومبيا ، حكومة وشعبا ، لما عانته في أعقاب المآسة التي أعقبت الانفجار الرهيب لبركان نيغادو ديل ريبس . كما نعرب عن خالص عزائنا لكولومبيا والمكسيك ، لكارثتي الزلازل التي وقعت مؤخرا فيهما .

وما زالت السياسة الخارجية للسلفادور تتميز بمجموعة من السمات الشابتة ، ولاسيما فيما يتعلق بالبند المعنون "الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" . فقد التزمنا بدقة بالاحترام المطلق للمبدأ الاساسي لعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الاخرى . وبذلك ، تفاديينا القيام بأى عمل قد يعتبر عملا إستفزازيا ، ناهيك عن اى عمل عدواني ضد مصالح وسيادة بلدان امريكا الوسطى الاخرى . ونحن نلتزم ، دون اى تحفظات ، بمبدأ حق تقرير المصير للشعوب واحترام السلامة الاقليمية للدول والمساواة في السيادة بينها والحل السلمى للمنازعات . وقصارى القول ، فان السلفادور تلتزم بالمعايير التي يفرضها القانون الدولي .

لقد ذكرنا من قبل ، ولن نمل من تكرار ما ذكرناه ، انه يكفي أن يقوم بلد واحد في امريكا الوسطى بإضفاء الطابع المؤسسي على سياسته الرامية الى تحقيق الشمولية في الداخل والهيمنة في الخارج ، وبالتالي يفرض على مواطنيه نظاما غير ديمقراطي من النوع الماركسي الذي يشكل فيه تصدير نفس النوع من الثورة الى السدول المجاورة جزءا لا يتجزأ من تلك السياسة ، يكفي ذلك لتصبح عملية السلم في امريكا الوسطى مستحيلة التحقيق . ويظهر التناقض واضحا بين أى نظام ديمقراطي وبين الهيكل الشمولي للدولة . واذا اضفنا الى ذلك تلك العسكرية المفرطة بصورة غير معقولة التي يقوم بها ذلك النظام ، يصبح الموقف غير محتمل ، ويؤدي منطقيا الى إشارة الشكوك وقيام المواجهة .

وفي محاولة لتمحيص الحالة الشاذة ، قررنا القيام بمبادرة كونتادورا بسروح من حسن النية ، وكان أهم مرحلة من مراحلها النقاط الاحدى والعشرين المدرجة في وثيقة الاهداف . وهذه النقاط تشكل المبادئ الاساسية لصياغة معاهدة من شأنها ان توجدها الحل لمشاكل امريكا الوسطى لو تضمنت المعاهدة العناصر الضرورية لتنفيذ جميع احكامها بشكل فعال . وقد قدمت مشاريع الوثائق المتعاقبة التي قدمتها بلدان مجموعة كونتادورا مع اخذ هذا الاتجاه في الاعتبار . ويبدو ان الهدف يقترب تحقيقه كل يوم . ان منطقة امريكا الوسطى استثناء واحد هو نيكاراغوا ، تعيش حالة إضفاء الطابع الديمقراطي عليها . فقد جاء اجراء الانتخابات في السلفادور فضلا عن غواتيمالا وهندوراس معززا الطابع الديمقراطي في هذه البلدان . وقد أجرينا نحن في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٥ انتخابات حرة شملت البلد كله لانتخاب النواب في الجمعية التشريعية ومجالس البلديات ، وساد احترام الارادة الشعبية فيها . ولقد أجرت غواتيمالا مؤخرا انتخابات رئاسية أيضا في مناخ من الحرية ، ولم ينل أحد من المرشحين في الدورة الاولى الاصوات التي تؤهله للفوز بمنصب رئاسة الجمهورية ، لكن المنافسة الانتخابية بين المرشحين اللذين نالا أكبر عدد من الاصوات سوف تحسم عما قريب . والسلفادور على ثقة ان الانتخابات المقبلة في غواتيمالا ستجرى في نفس المناخ من النزاهة الانتخابية .

ويوم الاحد الماضي ، توجه الناخبون في هندوراس الى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية . وقد جرت هذه الانتخابات ، كما كان الحال في السنوات الاخيرة ، في مناخ يتمف بالضمانات الضرورية من أجل ممارسة المواطنين حقهم في الانتخاب . وكوستاريكا التي تتمتع بديمقراطية وطيدة وتحافظ على ايمانها بمبادئ الحرية والقانون والعدالة سوف تجري انتخاباتها الرئاسية في عام ١٩٨٦ .

والحقائق الانفة الذكر توضح الطابع الديمقراطي الذي تتصف به شعوب امريكا الوسطى عندما تتاح لها الفرصة لممارسة حقها في اختيار قادتها بحرية كاملة وبكل الفرص القانونية التي تضمن مشاركة جميع الاحزاب السياسية على قدم المساواة . وهذا يتناقض تناقضا شديدا مع أساليب العنف التي تعتمدها مجموعات الاقلية التي لا تحظى

بتأييد شعبي واسع ، فتحاول أن تستولي على السلطة بأضعف الحجج قاطبة ، وهي قوة السلاح . وشعوب أمريكا الوسطى تعارض الانتخابات المزيفة وتعارض فرض النتائج المسبقة وإستخدام العنف من أجل الفوز بالسلطة . إن البديل الديمقراطي هو عملية منافسة حقيقية بين المجموعات العقائدية المختلفة التي يحاول كل منها اقناع المجموعات الأخرى والفوز عليها من خلال عملية احترام الارادة الشعبية التي تمثل أساس السلطة . وهذه الارادة الشعبية هي التي تغني الطابع الشرعي على أجهزة الحكم وتغني الى ايجاد النظام الشرعي الصحيح بما في ذلك القوانين الدستورية الأساسية للدولة .

وترى السلفادور أن سياسة الحكومة الساندينية هي السبب الأساسي للمشاكل الحالية في أمريكا الوسطى . ونعتقد أن نيكاراغوا أتبعتم طريقا انتهازيا ومغامرا أدى الى نشوء أزمته وإزدياد حدة الأزمات الأخرى . فسياستها الرامية الى تصدير الثورة بحجة التضامن مع الحركات الهدامة ذات اللون المماثل لها قد أدى الى وجود توترات كبيرة في المنطقة .

وفي ١٩ أيار/مايو ، أورد باب "استعراض الأسبوع" في جريدة "نيويورك تايمز" تحت عنوان "السلفادور تجعل رجال العصابات في موقف الدفاع" ، مايلي :

(تكم بالانكليزية)

"كمنت عناصر من الجيش خلال الأسبوع الماضي لأحد زعماء الثوار ويدعى نيديا دياز وإعتقلته بينما كان ينقل وشائق هامة . أما نابوليون روميرو وهو زعيم كبير آخر يقول انه استسلم من تلقاء نفسه فقد صرح في مقابلة أجريت معه الأسبوع الماضي أن المتمردين يلقون صعوبة في إكتساب التأييد لهم (لقد جرت محاولة فاشلة خلال الخريف الماضي لتجنيد المزيد من المقاتلين بالقوة) . واذ كان يتحدث في وجود مسؤول حكومي ، أضاف السيد روميرو أن المتمردين يعانون أيضا من نقص في الإمدادات . وقال إن كوبا ونيكاراغوا توفران ٧٠ في المائة من الطلقات والمتفجرات التي يستخدمها رجال العصابات ، وأن قيادة هؤلاء تعمل داخل السلفادور ، ولكن كلا من الأجنحة العسكرية الخمسة الأساسية له كانت في ماناغوا ."

(وامل كلمته بالاسبانية)

وضمن استراتيجية بث الغوض والظهور بمظهر ضحية الامبرياليين ، سعت نيكاراغوا الى إخفاء أمر واضح وهو تدخلها في الشؤون الداخلية لجيرانها ، خاصة السلفادور ، كجزء من سياستها العدوانية التوسعية في امريكا الوسطى القائمة على أساس القوة التي تعتمد بدورها على التسلح المفرط .

والسلفادور لديها ملف كامل لهذه الانشطة العدوانية التوسعية التي تقوم بها نيكاراغوا . وعلى سبيل المثال ، نقدم فقرة من مقالة طويلة وردت في "نيويورك تايمز ماجازين" بتاريخ ٢٨ نيسان/ابريل من هذه السنة كتبها ماريو فارغاس ليوما وهو أحد المشغفين البارزين في امريكا اللاتينية الذي نقل على لسان القومندان اورتيفا نفسه قوله :

(تكلم بالانكليزية)

"لقد قلنا إننا على استعداد لارسال الكوبيين والروس وبقية المستشارين الى ديارهم . ونحن على استعداد لايقاف عملية المساعدة العسكرية او اي نوع آخر من المساعدة التي ترسل الى السلفادور عن طريق نيكاراغوا كما اننا على استعداد لقبول التحقق الدولي ."

(ووامل كلمته بالاسبانية)

انه لاعتراف صريح .

وتأكد هذا ايضا بمقالة تحت عنوان "المتوردون في السلفادور يطالبون مرة اخرى بنصيب من السلطة" ، نشرت في "نيويورك تايمز" منذ أيام قليلة أي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر . وبعد التعليق على اقتراح تقدم به زعماء جبهة فارابونديو مارتي للتحريير الوطني - الجبهة الثورية الديمقراطية - ومن الواضح انه مشابه لاقتراح اياغوالو جاء في المقالة

(تكلم بالانكليزية)

"وفي محاولة جديدة للالتفاف على المقترحات السابقة ، تسلم وثيقة المتوردين بأن رجال العصابات يتسلمون بعض المساعدات الخارجية ، وتعرض ايقاف هذا اذا ما توقفت الحكومة ايضا عن الحصول على مساعدات خارجية."

(واصل كلمته بالاسبانية)

وتوضيحا لهذه النقطة ، ينبغي الرجوع الى الوثيقة A/40/858 المؤرخة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

ومنذ عام تقريبا ، أعلنت حكومة مانديستا انه بعدما تقرر نيكاراغوا التوقيع على مشروع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى المؤرخة في ٧ ايلول/سبتمبر فانها ترغب في أن توقع البلدان الاخرى في امريكا الوسطى على نفس الوثيقة دونما تغيير أو تحوير من أى نوع كان . وقد اجتمعت بقية حكومات امريكا الوسطى في الوقت المحدد وقبل التاريخ النهائي الموافق ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، وقدمت ملاحظاتها الرامية الى الانتقال الى المرحلة التالية من المشاورات التي يجرى خلالها التفاوض بشأن التعديلات المقصود بها الحفاظ على توازن المصالح ، كما يتم تقديم المقترحات المضادة من كلا الجانبين .

واقترحت البلدان الأخرى صيغا لجعل الوثيقة أكثر دقة ، ولجعل أجهزة التحقق والمراقبة أكثر فعالية ، وكذلك لتمكينها من توفير الضمانات اللازمة للامتثال الحقيقي للالتزامات المفضلع بها بموجب الوثيقة . وفي العام التالي ، تراجعت الحكومة الساندينية عن موقفها ، وقالت إنها لن تقبل التخفيف المطلوب في مستوى تسليحها ، واقدمت علاوة على ذلك عنصرا دخيلا لمحاولتها أن تربط بالهيكل القانوني التزامات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، التي هي طرف خارج عن عملية التفاوض . ومن خلال البيانات التي أدلى بها القائد اورتيفا عقب الاجتماعات التي عقدتها في كسمبرغ مجموعتا بلدان أمريكا الوسطى وكونتادورا والاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال ، اتضحت تماما وبصورة مكشوفة النوايا الحقيقية لحكومة ماناغوا . فتلك الحكومة تريد اساما ان تستخدم عملية كونتادورا كستار تحجب به اطماعها العسكرية وسياساتها التوسعية التي لا حدود لها .

اليس موقف نيكاراغوا هذا شبيها بأن يطلب أحد بلدان المنطقة من الاتحاد السوفياتي أن يبلغ كوبا بأن توقف تدفق الأسلحة عن طريق نيكاراغوا الى الجماعات العسكرية المتطرفة التي تعمل في بلدان أخرى في أمريكا الوسطى ، ولاسيما في السلفادور ، وذلك كشرط مسبق لكي توقع تلك الدولة على وثيقة كونتادورا ؟ ان استمواب اخراج مشاكل أمريكا الوسطى من سياق المجابهة بين الشرق والغرب لا يعني أنه ليست هناك عناصر وعوامل تؤكد ذلك الاتجاه . والذين ينكرون هذه الحقيقة انما يضعون غمامات على عيونهم . وتخفيف حدة المجابهة من الامور اللازمة لان ذلك من شأنه أن يعود بالخير على منطقة أمريكا الوسطى .

وبأعمالها تلك ادخلت نيكاراغوا عنصرا قد ينتهي باخراج عملية كونتادورا عن خطها . وقد دلت في الحقيقة على انها تشير مسائل تخرج عن سيطرة أهل أمريكا الوسطى انفسهم ، الذين لهم وحدهم الحق المشروع في مناقشة مستقبلهم على اساس مبدأ تقرير المصير ووفقا لسيادتهم الوطنية . وموضوع المفاوضات يقع في صميم اختصاص أهل أمريكا الوسطى وحدهم . ومبادرة كونتادورا ذاتها انما تتوقف على ارادة بلدان أمريكا الوسطى الخمسة .

ومن شأن قرار الحكومة الساندينية أن يؤدي الى وضع يمكن فيه إبطال جهود مجموعة كونتادورا من خلال إدخال شروط دخيلة على تلك العملية . والفلسفة الاساسية لمفاوضات كونتادورا هي انه على بلدان امريكا الوسطى الخمسة المعنية بشكل مباشر أن تجد صيغا قانونية وسياسية تنبع من امريكا اللاتينية للتعایش الاقليمي . وذلك يستبعد التدخل من جانب اية دولة عظمى رئيسية في المفاوضات . وإن السماح لعناصر من خارج إقليم امريكا اللاتينية بالدخول في هذه العملية يعني وضع حل مشاكلنا في أيد أجنبية وتشويه جوهر مبادرة كونتادورا . ونظرا لان المصالحة الوطنية ينبغي ان تتحقق بين الأطراف ذاتها ، دون تدخل من الخارج ، فانه يمكن وينبغي ان يقوم أهل امريكا الوسطى انفسهم ، بمساعدة الأشقاء في امريكا اللاتينية وفي إطار محفل كونتادورا ، بإجراء المباحثات والمفاوضات التي تضع حلا شاملا لكل مشاكل المنطقة في وقت واحد من خلال وشائق ملزمة تنص على الضمانات الضرورية .

وتقتضي كرامة امريكا الوسطى اذن ان نرفض اى اقتراح يضع في ايدي الاخرين جوهر حل صراعنا الاقليمي ، باعتبار ذلك امرا دخيلا وغير مناسب وضار . وعلى ذلك ، سنعارض بقوة اى مخطط او مشروع يسمى لان يحل محل محفل كونتادورا ، من شأنه ان يتيح الفرصة أو يدعو الى التدخل او التأثير في شؤوننا من جانب المصالح الاجنبية . بيد أن مسلك حكومة نيكاراغوا لا يبعث على دهشتنا . كما لا تدهشنا التدابير القمعية والشمولية التي اتخذت تمشيا مع السياسة الداخلية في مجال الحريات الشخصية والتي تظهر في البيان الاخير المدلى به في مؤتمر الاساقفة الذى عقد في نيكاراغوا . فلا يمكن لحكومة معادية للديمقراطية ان تتخذ تدابير ديمقراطية . فالديمقراطية تنبني على التزام المسكين بزمam السلطة بارادة الشعب كما يعبر عنها من خلال الوسائل الحقيقية للمشاورات الوطنية . وبالتالي ، فانه ما لم تغير نيكاراغوا من مواقفها الضارة ، فان الجهود الدبلوماسية التي تبذل في اطار عملية كونتادورا سيثبت عقمها في نهاية المطاف .

ولقد كانت الذريعة التي استخدمت في بداية الامر لتبرير عملية التسلح الشامل هي الدفاع في مواجهة دولة عظمى رئيسية ، واصبحت هذه الذريعة الان هي وجود حركة

لحرب العماليات ؟ ومع ذلك لم تبذل أية محاولة لاستكشاف طريق المصالحة من خلال الحوار ، كما تدعو الى ذلك الحكومة الساندينية في حالات أخرى . ولا يمكن لاحد أن يملئ على غيره شكل ذلك الحوار ، كما انه لا يمكن املاء قواعده ؛ لان ذلك يقع في إطار الاختصاص الداخلي لكل دولة . ونحن لن نقبل التذرع بمقاومة حرب العماليات التي تتكون من العناصر المناوئة للنظام القائم في نيكاراغوا للسعي الى الهيمنة العسكرية في المنطقة ، مما يقضي على كل توازن معقول في مستوى التسلح .

وتسير مفاهيم شمولية الدولة جنبا الى جنب مع اشارة الارهاب ، فهو بدوره يلقى الدعم من جانب النظم التي تدفعها مخططاتها التوسعية الى تشجيع وحماية الانشطة الارهابية ، وذلك بتوفير التدريب والسوقيات للارهابيين ومنحهم الملجأ . ولعلاج هذه الافكار الشمولية ينبغي لنا ان نجاهد من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي تعمل فيه الهياكل الحكومية ومؤسساتها السياسية بما يتماشى مع احتياجات الشعب ورغباته . ولا يمكن لشعب ان يعتبر من الامور الجديرة بالثناء ان يعرض للتدمير ما يملكه من الثروات الوطنية المتمثلة في هياكله الاساسية من الجسور والطرق والمباني العامة وقاعات المجالس البلدية ومحطات الطاقة الكهربائية وشبكاتا وخزانات المياه وخطوط الكهرباء وشبكات التليفونات والسكك الحديدية وقاطراتها . فبناء هذه المنشآت العامة قد كلف الاجيال السابقة والحالية الكثير من الاموال ، كما ان مصير الاجيال المقبلة يتوقف عليها . فكيف يمكن ان نعتبر هذا التدمير للثروة الوطنية من خلال الاعمال الارهابية لتحقيق اهداف سياسية مخزية عملا سليما ؟ ومن المؤكد ان وشيقة كونتادورا ليست صيغة سحرية فورية من شأنها ان تقضي على الانشطة التدميرية ، ولكننا نذكر هذه الامور لانها جزء من صورة مشاكل المنطقة .

ولا بد لأي حل ان يهدف الى تدعيم الهياكل الديمقراطية من خلال التدابير الرامية الى تحقيق المصالحة على اساس رغبات شعوب امريكا الوسطى ، التي ترغب أولا وقبل كل شيء في ان تعمل في سلم وحرية .

وإذا أضفنا إلى تدمير الثروة الوطنية ، أي شروة الشعب ، حملات الجرائم العشوائية والخطف لأغراض سياسية ، نجد أن الصورة تزداد قتامة . وبالتالي يتعين على البلدان الديمقراطية التي تكافح الإرهاب أن تضاعف جهودها لاحتوائه ، وأن تعمل في الوقت ذاته على دعم عمليات تعميم الديمقراطية .

ولقد صدرت عن مؤتمر لكسمبرغ المعني بالحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وإسبانيا والبرتغال وبين بلدان أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا ، المعقود في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، وثيقة تصور المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر ، وكان مما جاء فيها :

"أكد وزراء الخارجية من جديد قناعتهم المشتركة بأن الحوار السياسي

والتعاون الاقتصادي ينبغي أن يسهما في :

"دعم الجهود الرامية إلى وضع حد للعنف وعدم الاستقرار في المنطقة ،

وعلى وجه الخصوص الجهود التي تبذلها دول أمريكا الوسطى في إطار المبادرة الدبلوماسية لمجموعة كونتادورا التي تدعمها بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي منذ البداية ؛

"والتوصل ، على أساس مقترحات كونتادورا ، إلى حل سياسي إقليمي

شامل ينبع من المنطقة ذاتها ، ويرتكز على مبادئ الاستقلال وعدم التدخل وتقرير المصير وحرمة الحدود ؛

"والتعجيل باعتماد وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا

الوسطى ، لتيسير التوصل إلى حل إقليمي دائم وشامل ، وهو هدف أحرز في سبيل تحقيقه بعض التقدم عن طريق الاتفاقات والالتزامات المنصوص عليها في البيان الختامي للاجتماع المشترك لوزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى وكونتادورا المعقود في بنما في ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ؛

"وتهيئة مناخ من الثقة يمكن دول أمريكا الوسطى من العيش في سلم

والنهوض بالتعاون المتبادل بغية تعزيز التكامل فيما بينها ، ومن ثم دعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ؛

"واستكمال الجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى لتحقيق التعاون الاقليمي من أجل العمل سويا للتغلب على أوجه الخلل الاقتصادي والظلم الاجتماعي التي تتسبب الى حد كبير في عدم الاستقرار السياسي :

"وتعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية داخل النظم القانونية الوطنية ، والنهوض بالمصالحة الوطنية في جميع بلدان المنطقة في إطار النظم السياسية والاجتماعية التعددية والقائمة على المشاركة ؛ باعتبار ذلك وسيلة لوضع حد للصراعات والتوترات التي تحيق بمنطقة أمريكا الوسطى .

"وتطوير وضمان حقوق الانسان والحريات الاساسية في جميع البلدان ، مثل احترام كرامة الفرد وحرية الصحافة ونقابات العمال ، وحرية العقيدة ، حسب تعريفها في العهدين الدوليين والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

"والقيام ، في اطار عملية كونتادورا ووفقا للقانون الدولي بانشاء نظام للأمن الاقليمي ، يمكن الاعتماد عليه ، وينص على شروط وسياسات فعالة لوقف سباق التسلح بجميع جوانبه ، وانشاء نظام لتحديد وتخفيض الاسلحة والقوات ، وازالة الوجود العسكري الاجنبي ، ومنع أعمال التخويف وزعزعة الاستقرار مثل الارهاب والتدمير والتخريب ؛

"والقيام ، في اطار وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، بتنفيذ كل الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، علاوة على الاهداف الامنية ، التي ايدتها كل حكومات بلدان أمريكا الوسطى لدى اعتمادها لوثيقة اهداف كونتادورا في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢" .

ويوفر لنا مؤتمر لكسبرغ ، واجتماع بنما المعقود مؤخرا بين بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في اطار مبادرة كونتادورا ، سببا وجيها للاعتقاد بأنه ، اذا ما طرحت المواقف المتعنتة جانبا ، من الممكن تصور حل سياسي تفاوضي شامل لوضع حد للعنف وعدم الاستقرار في المنطقة .

وتأمل السلفادور أن تسود الحكمة وحسن النية والرغبة في التفاوض فيما بين جميع أبناء أمريكا الوسطى الذين تقع على عاتقهم مسؤولية مواجهة التحدي التاريخي المتمثل في البحث بأنفسهم عن حل لمشاكل أمريكا الوسطى .

السيد عبد القادر (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما

نتابع مسار الاحداث في أمريكا الوسطى في العام الذي انقضى منذ اعتماد الجمعية العامة لآخر قرار لها بشأن هذه المسألة ، يتضح لنا أن السلم في أمريكا الوسطى مازال مراوفاً كما كان دائماً . بل اننا نشهد مزيداً من تفاقم التوتر في المنطقة . ففي السلفادور ، وبالرغم من الانتخابات التي أجريت في آذار/مارس من العام الماضي ، تصاعد العنف ، وعلقت المحادثات بين الحكومة وجبهة فرباندو مارتي للتححر الوطني - الجبهة الثورية الديمقراطية .

أما الحالة في نيكاراغوا فانها بصفة خاصة تبعث على التشاؤم العميق . فقد وقعت أحداث عديدة ، ولاسيما على طول الحدود بين نيكاراغوا وهندوراس ، اشترك فيها أفراد من القوات المسلحة ، واشترك فيها المدنيون في بعض الأحيان ، مما دفع البلدين الى الاقتراب من حافة الحرب . وهناك حالة من التوتر بين نيكاراغوا وكوستاريكا . وفي الوقت نفسه مازالت محادثات مانسانيللو بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا معلقة ، ولا يبدو ان ثمة احتمالاً لاستئنافها .

وبدلاً من تعزيز جو متنام من الثقة وحسن النية كما كنا نأمل ، فان التطورات في المنطقة أدت الى ازكاء إحساس متزايد بالخوف والشك واليأس بين دول أمريكا الوسطى . بل ان هناك إحساساً بحتمية نشوب حرب معلنة تغذية الجولات المستمرة للمناورات العسكرية والتكديس الهائل للاملحة ، والمناوشات المتكررة بين القوى المتعارضة ، والتخريب وعمليات الارهاب . وكل هذا لم يساعد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، وخاصة جهود مجموعة دول كونتادورا ، بحثاً عن حل سلمي دائم وشامل للمشاكل المزمنة التي تواجه أمريكا الوسطى . بل على العكس من ذلك فان هذه الاتجاهات السلبية جعلت من السعي الى السلم عملية أكثر صعوبة وتعقيداً .

إن ماليزيا حكومة وشعبا ، رغم بعدها الجغرافي عن المنطقة ، تتابع بجـزع عميق الحالة متزايدة الخطر في أمريكا الوسطى ، والمعاناة المتواصلة لشعوب تلك المنطقة . وتدرك ماليزيا تمام الإدراك أنه ليس هناك علاج بسيط للحالة الراهنة المشحونة بتصاعد العنف وتبادل الاتهامات . إلا أن هذا العلاج ينبغي أن يبدأ بالتسليم بأن الأمر هنا هو حق الشعب في أن يتمتع بالأمن داخل حدوده ، وفي أن ينتهج أسلوب الحياة الذي يراه مناسباً له بمنأى عن أي شكل من أشكال التدخل الخارجي . ولا يمكن أن يسود السلم والأمن إلا بالاحترام الكامل لسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، ومراعاة مبادئ عدم التدخل وعدم استعمال القوة كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية .

وعلاوة على ذلك لا يمكن ضمان السلم والأمن إلا في بيئة من التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية . فالركود والظلم يؤر تولد الصراع ، وهذا بدوره كثيراً ما يسمد قوى خارجية أن تستغله . ويجب أن نسلم أيضاً بأن مشاكل أمريكا الوسطى لا يمكن أن يحلها إلا سكان تلك المنطقة ذاتها . ولا بد من نبذ سياسة القوة . كما أن علينا أن نشجع الالتزام بالحوار ، واحترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، ووقف جميع التهديدات والهجمات والأعمال العدائية . التي لا تفضي إلا إلى تفاقم الحالة المتأزمة السائدة هناك .

وبهذه الروح ترحب ماليزيا بالجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا من أجل التوصل الى حل تفاوضي منصف وشامل لمشاكل المنطقة . وماتزال عملية الكونتادورا ، بالرغم من النكسات ، هي المبادرة الوحيدة الصالحة التي يمكن أن تعيد السلام الى ربوع امريكا الوسطى . وتمثل هذه المبادرة جهدا اقليميا صادقا لتضييق شقة الخلافات بين أطراف النزاع يؤدي على نحو منتظم الى خلق ظروف يمكن أن تقام عليها أسس السلم . ويسلم أول مشروع لوثيقة الكونتادورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى بوجود التعدد الايديولوجي في المنطقة ، كما يسلم بالحاجة الى تأكيد الالتزامات السياسية التي لن تؤدي فقط الى ضمان القضاء على التهديد الموجه الى دول المنطقة بل تؤدي في نفس الوقت الى احترام قدمية تقرير المصير والاستقلال الاقتصادي والسياسي . وفي هذه المبادرة تعالج المشكلات الفورية كما تتناول مستقبل المنطقة ، وهي تحت لأول مرة بلدان امريكا الوسطى على التوصل الى توافق في الآراء يمكن أن يتمثل في التزامات قانونية تقطعها الأطراف على نفسها . وتتناول وثيقة الكونتادورا مجموعة كاملة من المشكلات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية بغية تيسير استعادة السلم والتعاون في امريكا الوسطى .

وتود ماليزيا أن تؤكد من جديد اقتناعها الراسخ بأن وثيقة الكونتادورا للسلم والتعاون هي النهج الوحيد المتاح والمجدي لتهدئة الحالة في امريكا الوسطى . ويجب أن نثني على هذه المبادرة التي تسعى الى تطبيق بعض المبادئ الأساسية للسلوك الدولي على الظروف الخاصة لامريكا الوسطى . ونؤكد من جديد أننا لا نستطيع أن نتفاوض عن تصدير الثورة أو الثورة المضادة . ويجب أن ندين أية جهود من أي دوائر تستهدف تمويل العناصر المنشقة ، أو التحريض على التمرد عن طريق الدعاية أو غيرها من الوسائل والعمل على زعزعة استقرار الحكومات عن طريق الضغط العلني أو المستتر . وتتناول اقتراحات الكونتادورا هذه المسائل في اطار امريكا الوسطى بأساليب تتسق تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ولذا فعلىنا في هذه الجمعية أن نواصل

تقديم دعمنا وتشجيعنا لبلدان مجموعة الكونتادورا في جهودها الرامية الى التغلب على العقبات التي تعوق مسار السلم والاستقلال اللذين تتوق اليهما شعوب المنطقة . وتجسد الكونتادورا ذروة روح المصالحة والاعتدال وحسن النية في امريكا الوسطى . وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لحماية تلك الروح وتقويتها .

وبالرغم من الاحتمالات القاتمة ، تشعر ماليزيا بقدر من الارتياح إزاء استمرار الدعم المقدم لعملية الكونتادورا . وقد اتخذت الأرجنتين والبرازيل وبيرو واوروغواي مؤخرا خطوة ايجابية اخرى لاستكمال جهود مجموعة الكونتادورا بتشكيل ما يعرف الآن بجماعة ليما للدعم . وهناك تطور مشجع آخر يتمثل في الاجتماع الذي عقد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام بين الاتحاد الاوروبي واسبانيا والبرتغال وبين بلدان الكونتادورا وبلدان امريكا الوسطى . كما ينبغي أن تسجل مناقشاتنا في هذه الجمعية بشكل قاطع التزامنا بعملية السلم ودعمنا لها . وعن طريق هذه السبل ، على الصعيد الاقليمي سواء من منطقة امريكا اللاتينية مباشرة أو من خارجها ، وعلى صعيد المجتمع الدولي ككل ، منسهم في تعزيز جهود الكونتادورا والاسراع في خطواتها لإيقاف الدائرة المفرغة للعنف وعدم الاستقرار في امريكا الوسطى .

وختاما ، ينبغي أن يثنى المجتمع الدولي على الجهود التي تتسم بالشجاعة والتي تبذلها مجموعة الكونتادورا في هذه الاوقات العصيبة . فبتشجيع تلك البلدان ودعمنا لها ، يعرب المجتمع الدولي مرة اخرى عن رغبته في التعاون من أجل التوصل الى حل اقليمي ملمّي تفاوضي شامل لمشكلات امريكا الوسطى .

السيد علوي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الجمعية

العامة ، عندما ربطت بين نظر " الحالة في امريكا الوسطى " و " الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم " كانت تعرب من ناحية عن قلق المجتمع الدولي ازاء مخاطر عدم الاستقرار والازمة الخطيرة التي تتعرض لها امريكا الوسطى ، كما تعرب من جهة اخرى عن الامل والتفاؤل اللذين تبعث عليهما الجهود الدؤوبة التي تبذلها مجموعة كونتادورا للتوصل الى تسوية سلمية ودائمة لتلك الحالة .

ولا يسع المملكة المغربية التي دعت دائما الى التسوية التفاوضية على الصعيدين المحلي والاقليمي لجميع المنازعات فيما بين دول العالم الثالث ، أن تبقى لا مبالية إزاء الاحداث التي تتعرض لها امريكا الوسطى والتي تشمل بلدانا نقيم معها علاقات تقوم على التفاهم والاحترام المتبادلين ، تلك العلاقات التي ينتظر أن تزداد توثقا في المستقبل .

وقد بدأت دراسة الحالة في امريكا الوسطى اثناء الدورة السابقة في ظل ظروف مبشرة بالخير ، إذ أنها بدأت مباشرة بعد أن صيغت في ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى التي طال انتظارها . وكان من اثر جهود مجموعة الكونتادورا التي حظيت فعلا بتأييد المجتمع الدولي الذي تمثل في قرار مجلس الامن ٥٣٠ (١٩٨٢) وقرار الجمعية العامة ١٠/٢٨ وغيرها أن توصلت المشاورات والمفاوضات المكثفة بين حكومات كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا الى وضع وثيقة دولية أساسية .

وقد اعتبرت الجمعية بحق في قرارها ٤/٢٩ المؤرخ في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ أن ذلك الاتفاق يفتح الطريق أمام الانفراج والسلام الدائم والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . وقد حثت الجمعية العامة الحكومات المعنية على التعجيل بمشاوراتها للتوقيع على الصك وأن تعمل على تنقيحه عن طريق اعتماد آليات التنفيذ والمتابعة . ومن المؤسف أنه بالرغم من حسن النية التي أبدتها مجموعة كونتادورا فقد أدت بعض الاحداث الى تعطيل برنامج الأنشطة لتمويل المشروع وضمان تنفيذه بالكامل . غير أن مجموعة كونتادورا مارست مع ذلك مساعيها الحميدة على نحو ايجابي ، ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ للتوصل الى تسوية سلمية فيما يتعلق بحق اللجوء فيما بين نيكاراغوا وكوستاريكا .

وفي نيسان/ابريل استؤنفت المفاوضات السياسية لمعالجة المسائل البارزة المتعلقة باللاجئين والتحقق والرقابة في مجال مسائل الامن ومتابعة تنفيذ الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية وسباق التسلح والوجود العسكري الاجنبي .

وقد أدى وقوع حوادث أخرى على الحدود إلى مزيد من تدهور الوضع ، مما زاد في تعطيل المفاوضات والتوقيع النهائي .

وقد أكد مجلس الأمن أثناء اجتماعه الأخير في أيار/مايو ١٩٨٥ بقراره ٥٦٢ (١٩٨٥) من جديد حق جميع دول المنطقة في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي بحرية بعيدا عن أي تدخل أجنبي أو أعمال تخريبية ، كما أيد المجلس بقوة من جديد عملية كونتادورا .

إن المملكة المغربية تود أن تؤكد لجميع البلدان المنخرطة في هذه العملية تضامنها وتأييدها . وهي تود أن تشجعها على المضي قدما في جهودها الرامية إلى تحقيق تسوية منصفة شاملة متفاوض عليها ، لحماية منطقتها من أي تدخل خارجي . ونأمل مخلصين في أن تكفل العملية الجارية بالنجاح في القريب العاجل ، لأنها يمكن أن تستخدم خارج أمريكا الوسطى ، وأن تكون مثالا يحتذى به في أجزاء أخرى من العالم ، حيثما تبرز خطورة تفاقم خطر التوتر بما يعرض للخطر التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب تربطها تاريخ وحضارة مشتركان . فالخطوط الإرشادية الرئيسية لاتفاق كونتادورا يمكن أن يستهدى بها في هذا الصدد ، وسأسمح لنفسني بأن أذكر بحكمين أساسيين في هذا الاتفاق هما :

أولا ، إن على الأطراف أن :

" تحترم حق الشعوب في تقرير المصير دون تدخل أو إكراه من الخارج ، وذلك بالامتناع عن اللجوء مباشرة أو خفية إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لتقويض الوحدة القومية أو الإضرار بالسلامة الإقليمية لاية دولة أخرى " . (A/40/737 ، ص ٤٦)

وثانيا ، إن الأطراف تقرر :

" أن تتخذ تدابير من أجل إقامة نظم حكم ديمقراطية أو تحسينها تكون في الوقت نفسه تمثيلية وتعددية ، وتكفل مشاركة الشعب الفعلية ، في إطار سياسي منظم ، في عملية اتخاذ القرارات ، وكذلك حرية وصول مختلف تيارات الرأي إلى انتخابات عامة نزيهة ودورية تقوم على المراعاة الكاملة لحقوق المواطنين . (A/40/737 ، ص ٤٨)

إن المملكة المغربية تدرك تمام الإدراك أهمية هذين الحكمين ، إذ أنهما يمثلان أساس سياستنا الرامية إلى إقامة علاقات تعاون مستندة أساسا إلى التعبير الديمقراطي الحر للأفراد والمجموعات ، والاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدتها الوطنية .

وتحقيقا لهذا الغرض ، من الضروري كما تنص وثيقة كونتادورا ، حظر كل عون يقدم الى الفرق غير النظامية ، وكل مساعدة تقدم لعمليات الارهاب أو التخريب أو التدمير ولا يسعنا إلا أن نرحب بكون عملية التسوية السلمية عملية موجهة الى مشاريع اقتصادية واجتماعية ببناءة ، ترسخ بصورة قاطعة ودائمة علاقات حسن الجوار بين الشركاء . ومن المسلم به أن التكامل الاقتصادي هو الطريق الوحيد المفتوح أمام الدول الفقيرة لمواجهة المشاكل والتحديات التي لا حصر لها والتي يتعين عليها أن تواجهها في نهاية هذا القرن ، والوفاء بالاحتياجات الاساسية لشعوبها .

إن فريق دعم الكونتادورا المشكّل من الأرجنتين ، واوروغواي ، والبرازيل ، وبيرو ، لهو معاون اضافي له قيمته في تنفيذ التسوية الشاملة ، على أن أفضل سبيل للنجاح يكمن في التزام الاطراف المعنية بالتفاوض بحسن نية ، وذلك بتقديم المقترحات وقبول الحلول الوسط الضرورية . وقد سادت تلك الروح أثناء اجتماع المفوضين فوق العادة الممثلين لبلدان امريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا ، وهو الاجتماع الذي انتهى في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري بعد ٤٥ يوما من المناقشات والتقدم الملحوظ الذي أحرز بشأن المسائل المتعلقة ألا وهي آلية التنفيذ والمتابعة ، والمناورات العسكرية ، وتدابير نزع السلاح ، سيمكن الاطراف من تطوير عناصر الحل السياسي الحاسم .

ويتعين على المجتمع الدولي ، في هذه المرحلة الحاسمة ، أن يجدد تأييده لهذه العملية ويشجع بلدان امريكا الوسطى على مضاعفة جهودها لإحلال السلم في منطقتها الى الابد ، وهكذا ، يبدأ عصر جديد من التعاون في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وينبغي تحديد المعايير المتعلقة بالمناورات العسكرية والحد من التسلح وتخفيضه لكفالة جميع الشروط الضرورية المسبقة لتهيئة مناخ من الوثام والسلم في المنطقة . لكن لا يزال العامل الرئيسي يتمثل في توفر الارادة السياسية من جانب جميع الاطراف المعنية بغية تعزيز منجزات المفاوضات التي لا يمكن الرجوع عنها ، ومواصلة العملية حتى ذروتها .

إننا نأمل مخلصين في أن تشهد السنة الدولية للسلم التي ستبدأ في كانون الثاني/يناير المقبل ، اعتماد بل وتنفيذ حل شامل في أمريكا الوسطى ، يمكنه من استعادة العلاقات السلمية والتعاون الاقتصادي التام بين جميع دول المنطقة* .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الازمة

الوسطى تضرب بجذورها في التناقضات الاجتماعية العميقة ، وفي تاريخ من الاستقلال والإجهاق الاقتصادي والسياسي والسيطرة . كما تضرب بجذورها في تراث الماضي ومظالم الحاضر .

إن أسباب الازمة انما تكمن في إنكار حقوق شعوب وبلدان المنطقة في الاستقلال الوطني والحرية وتقرير المصير ، وفي المحاولات الرامية الى إيقاف عملية التحرر والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحتمية عن طريق التهديدات والضغط واستعمال القوة .

لقد تناول هذه الازمة من مختلف جوانبها كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية ، ومؤتمرات رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز بالإضافة الى وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز واجتماعات اخرى لبلدان عدم الانحياز ، وكذلك وزراء خارجية الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، وعدد كبير من التجمعات الدولية الاخرى .

إن النتيجة الاجمالية لهذه الاجتماعات مفادها أن المحاولات الرامية الى فرض حلول عسكرية من الخارج ، ورؤية عملية تحرير شعوب وبلدان هذه المنطقة في سياق المنافسة الايديولوجية والتنافس بين الكتل ، لا يمكن إلا أن تؤدي الى تفاقم الحالة ، والى خلق عقبات جديدة أكثر صعوبة عن طريق الحل السلمي والسياسي للمشاكل .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماكيكا (ليسوتو) .

ذلك هو الاطار السياسي للجهود الضرورية للغاية التي تبذلها بنما ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، أي بلدان مجموعة كونتادورا . وقد انضم اليها فريق الدعم السياسي لكونتادورا المشكّل من بيرو والارجنتين والبرازيل واوروغواي ، وهي جميعا تحظى بتأييد قوي للغاية من جانب المجتمع الدولي .

وكل هذه الاجتماعات ابتداء من اجتماعات الجمعية العامة الى اجتماعات كونتادورا يصدر عنها نداء واحد قوي يتردد صداه لإيقاف تدهور الحالة في امريكا الوسطى ، والكف عن التدخل بجميع أشكاله ، والتخفيف من الضغوط ، وترك الشعوب تعيش في سلم ، وتُحَسَّن مصيرها بالطريقة التي تختارها والتي تراها ملائمة في ظل ظروف الاستقلال والسيادة .

وفي ظل هذه الخلفية ، لاتزال المحاولات الرامية الى انكار حق الشعوب في تقرير المصير ، مستمرة دون هوادة . وهذه المحاولات تقوم بها بل وتنشرها القوى التي تعادي التقدم وتهاجم السلم والامن في المنطقة من أجل الإبقاء على علاقات بالية والدفاع عن مزايا تحققت في الماضي . ولاتزال الجهود مستمرة أيضا لإخماد شعلة حقوق الشعوب ، وإبقاء الشعوب مكبله بالامتفلال وعدم التكافؤ السياسي والاقتصادي ، والتكلم الاجتماعي .

لقد كان الامين العام السيد بيريز دي كوييار محقّا في تقييمه لتلك الحالة عندما قال إن تلك الحالة " لم تكف عن التدهور خلال هذه السنة " . (A/40/737 ، الفقرة ٨) . لقد نجم التدهور عن ضغوط اقتصادية وسياسية وعسكرية متزايدة ومتعددة الواجه ، بما في ذلك الحظر التجاري ضد نيكاراغوا المستقلة غير المنحازة ، وذلك كله بهدف زعزعة استقرار حكومتها ، والتسبب في المعاناة والخسارة في الارواح ، والإثقال على حياتها الاقتصادية وتقييد امكانياتها في التنمية الاجتماعية . بل فضلا عن ذلك ، أوقفت المحادثات الشنائية التي بدأت في منزانيو بالمكسيك ، وازداد تكرار الحوادث العسكرية على حدود نيكاراغوا . وفي مواجهة هذه التحديات والمشاق الصعبة ، يؤيد شعب نيكاراغوا بثبات حكومته والسياسة التي تنتهجها دفاعا عن استقلالها وعن سيادة ذلك البلد .

ولم تسفر جولتا المحادثات بين الحكومة والجبهة الثورية الديمقراطية وجبهة فارابونديو مارتي في السلفادور عن أية نتائج ملموسة وقد وصل الحوار فيما يبدو الى طريق مسدود .

والامر الذي له مغزاه انه في الذكرى الاربعين السنوية لإنشاء الامم المتحدة وتوقيع ميثاقها نجد انه من بين كل أربعة مشاركين في المناقشة العامة تناول ثلاثة مسألة الازمة في امريكا الوسطى ، حيث انه نظرا لمنشأ تلك الازمة وجوهرها والاشار المترتبة عليها وكون ما يتعرض فيها للخطر هو مبادئ العلاقات الدولية ، وتدهورها المتزايد ، فانها تكتسب طابعا عالميا . فالتعدي على استقلال وحرية أية أمة أو أي بلد يهدد استقلال وحرية الجميع . والتدخل في الشؤون الداخلية وفرض الإرادة الأجنبية في مجال العلاقات الاجتماعية والسياسية أمر غير مقبول في المجتمع الدولي .

وكثيرا ما يثني على نماذج اجتماعية أو اقتصادية ، من نوع أو آخر ، ويدعى الغير الى محاكاتها . ولكن لماذا ينبغي للشعوب أن تنتهج نماذج ، في حين أن النماذج المستنبطة في أراض اجنبية تتعارض مع التعددية في الحالات والحلول وتتنافى ، في المعتاد ، مع الواقع ؟ إن ما ينبغي أن يسود هو الاختيار الحر لأمسوب التنمية وليس النماذج .

ومثلما هو الحال في مائر أنحاء العالم وفي الازمات الاخرى لا يمكن كفالة السلم والامن والتنمية السلمية في امريكا الوسطى إلا بالاحترام الكامل لحق تقرير المصير والاستقلال . فتلك هي المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ومبادئ سيامة عدم الانحياز . وتشكل هذه المبادئ أساس الحل الذي تقترحه مجموعة كونتادورا . فبلدان هذه المجموعة يربطها ببلدان امريكا الوسطى تراث ثقافي وتاريخي مشترك . وتتمثل مصلحتها المشتركة والحيوية في تأمين السلم والاستقرار والتنمية المستقلة والتعاون المنصف في المنطقة . وقد اعدت هذه البلدان وثيقة السلم والتعاون في امريكا الوسطى . والحلول التي تقترحها تتناول الاسباب العميقة للمشكلة في امريكا الوسطى . وهي تراعي مصالح كل بلدان المنطقة .

كما أن الجهد النبيل الذي تبذله الجماعة التي شكلت بغرض تقديم الدعم السياسي لمجموعة كونتادورا والمؤلفة من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو يعمد مثالا رائعا على تضامن أمريكا اللاتينية ودعوة قوية للسعي إلى حل متكامل ودائم وسلمي وإلى رفض الحلول العسكرية وإقصاء الأزمة عن المواجهة بين الكتلتين .

وتحظى مبادرة كونتادورا من أجل السلم بتأييد متزايد وواسع النطاق . وتمثل سياسة عدم الانحياز وحركة بلدان عدم الانحياز ممذرا لا ينضب يمكن التعويل عليه في دعم جهود كونتادورا ، فبلدان عدم الانحياز أدانت بصورة قاطعة ، في كل اجتماعاتها المعقودة منذ نشوب الأزمة ، سياسة الضغط والتدخل في منطقة أمريكا الوسطى ، وتعهدت بتأييد أي حل سياسي يقوم على احترام الاستقلال وتقرير المصير واعربت عن تضامنها الراضخ مع نيكاراغوا ، ودعت إلى الكف فوراً عن كل التهديدات والهجمات والأعمال العدائية التي تستهدف شعب نيكاراغوا وحكومتها . وفي الاجتماع الوزاري الأخير المعقود في لواندا بأنغولا ، جرى التأكيد على الحاجة لأن يدعم المجتمع الدولي ، بقدر أكبر وبشكل أكثر اتساقاً ، أنشطة مجموعة كونتادورا . وأشير إلى أنه ينبغي لكل الدول التي تود المساهمة في تحقيق السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، ولاسيما تلك التي لها صلات أو مصالح في المنطقة ، أن تبني استعدادها لتأييد وثيقة كونتادورا للسلم ، وذلك بالانضمام إلى بروتوكول الوثيقة ، بغية كفالة تنفيذها على الوجه الأكمل .

إن يوغوسلافيا ، إذ تسترشد في علاقاتها الدولية بمبادئ سياسة عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة ، تلتزم دائماً بالتمسك بالحلول السياسية عن طريق الحوار والمفاوضات . وهي تؤيد وترحب بكل مبادرة ترمي إلى تخفيف حدة التوتر ، وفتح أفق للتفاوض بغية تحقيق السلم والأمن في المنطقة . وثمة مبادرة تستهدف بلوغ تلك الغاية تتمثل في اقتراح حكومة نيكاراغوا بجعل أمريكا الوسطى منطقة منزوعة السلاح وتحبيدها تماماً . وتحظى تلك المبادرة بكامل تأييدنا . كما أننا نضم صوتنا إلى النداء الذي ينشأه حكومتنا الوليات المتحدة ونيكاراغوا استثناف حوارهما . ونحث أيضاً على

استئناف المحادثات في السلفادور بين الحكومة والجبهة الديمقراطية الثورية وجبهة فارابونديو مارتي للتححر الوطني . فلن يتسنى التوصل الى حل سلمي الا عن طريق المفاوضات المباشرة بين القوى السياسية التمثيلية .

ونرى ، فضلا عن ذلك ، ضرورة أن تواصل بلدان مجموعة كونتادورا جهودها حيث ان ذلك هو السبيل الواقعي الوحيد الذي يمكن ان يؤدي الى حل سلمي ودائم على أساس احترام المصالح المشروعة والحقوق غير القابلة للتصرف لكل شعوب المنطقة .

وختاما ، أود أن اعرب عن الأمل في أن تبدي كل البلدان ، سواء الواقعة في المنطقة أو التي لها صلات ومصالح فيها ، استعدادا كافيا للدخول في مفاوضات والاحجام عن الأعمال التي قد تزيد من صعوبة المفاوضات ، بحيث يتسنى انجاز وثيقة السلم والتعاون في امريكا الوسطى وتنفيذها في وقت مبكر .

السيد غببهيو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسحوا لي في

تلك المناسبة أن اعرب لوفد كولومبيا عن عميق تعاطف وتعازي حكومة غانا وشعبها في الفاجعة التي امت ببلاده من جراء انفجار بركان مدينة ارميرو . ويشعر شعب غانا بأسى بالغ إزاء تلك الكارثة التي لم تكن في الحسبان . وقد افجعه موت الآلاف . ولكننا برغم فداحة المصاب الذي لم يسبق له مثيل في كولومبيا نجد العزاء فيما نعرفه عن شعب ذلك البلد من شجاعة وسعة حيلة ستدفعانه الى بذل أقصى ما في وسعه لتعويض الخسائر التي لحقت به .

والآن انتقل الى موضوع مناقشة اليوم : الحالة في امريكا الوسطى .

لقد اصبحت امريكا الوسطى خلال السنوات الخمس الماضية منطقة من أكثر مناطق العالم افتقارا لاستقرار وذلك لعدة أسباب . فما زال الكثير من بلدان المنطقة يعاني آثار حقبة الاستغلال المتمثلة في الفقر والامية بل وأيضا تفشي الأمراض والاشواب . ويلاحظ المرء في جميع انحاء المنطقة انعدام العدالة الاجتماعية بشكل صارخ حيث يبقى على الغالبية العظمى من سكان امريكا الوسطى دون مستوى الفقر أو فوقه مباشرة كي

لحفنة ممن يدعون بالكومبرادور من المزارعين ورجال الاعمال الاثرياء وشركائهم ممن
المستغلين الاجانب ان تظل على شرايها . ومن ثم ، فلا غرو ان تشهد المنطقة غلياناً
سياسياً وان يكافح سكانها ، بقيادة حركات التحرر ، لتخليص انفسهم من الاستغلال
والاستعمار الجديد والديكتاتورية .

ولكن الاكثر من هذا أن الحالة تدهورت تدهورا كبيرا خلال السنوات الاربع الماضية نتيجة للاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين من قبل أكثر البلدان قوة عسكرية بين البلدان المجاورة في المنطقة . لقد عمل ذلك البلد على تدفق الاسلحة والذخيرة الى المنطقة وقدم الدعم لعصابات الشوار التي تعمل ضد حكومة قائمة بمسورة قانونية ، وقام ، بمناورات تهديدية عسكرية ، ورفض قبول فتوى محكمة العدل الدولية بشأن القضية ، وبمسورة عامة اتبع سياسات تؤدي الى زيادة تعريض السلم والامن في المنطقة للخطر بدلاً من تقليله . وبإيجاز ، تعرضت امريكا الوسطى لسنة أخرى من الاضطراب تمس الجميع ، بغض النظر عن الجانب الايديولوجي الذي تؤيده حكوماتها المختلفة ، ويرجع ذلك أساسا الى المصالح الراسخة والمهيمنة لجارتها من الشمال . ومن ثم يستمر التوتر في التصاعد . وإذا لم نعمل الآن من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة ، ستواجه كل الحكومات مأساة في بلدانها ، بما يترتب على ذلك من آثار خطيرة لبقية امريكا اللاتينية وفي الغالب للمجتمع الدولي أيضا .

إننا نشارك في المناقشة حول امريكا الوسطى اليوم لا لاننا نرغب في تأييد طرف على حساب الطرف الآخر ، بل لاننا نرغب في الدفاع عن بعض المبادئ التي يجب ان يهتدي بها المجتمع الدولي في التوصل الى حل لمشاكل المنطقة . إنها تلك المبادئ التي اقيمت الامم المتحدة ذاتها على أساسها ، والتي بدونها يمكن أن يعود العالم قريبا الى الحروب والغوضى والامكانات القاتمة جدا لنا جميعا . ويؤدي عدم الالتزام بتلك المبادئ الى تفجر صراعات يكون من الصعب التحكم فيها . والمبدأ الاول الذي نود تأكيده هو حق البلدان في اختيار نظمها الاقتصادية والسياسية والمبدأ الثاني ، هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، وثالثا ، احترام العدل والقانون الدولي والثقة بهما ، ورابعا ، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وأخيرا اتخاذ التدابير الجماعية والفعالة لمنع المخاطر التي تهدد السلم وازالتها .

وكأعضاء في الأمم المتحدة من واجبنا الرئيسي احترام تلك المبادئ في جميع المناطق بما في ذلك أمريكا الوسطى وسمحوا لي أن أوضح ذلك بالقول بأننا بالرغم من حجمنا وقدرتنا الاقتصادية أو العسكرية بل والمسافة الجغرافية التي تفصلنا عن مركز أمريكا الوسطى نصر على التمسك بتلك المبادئ في الظروف الحالية للمنطقة . وكعضو في الأمم المتحدة لابد أن نسمع صوتنا للجميع مهما كانت قوتهم . وفي المقابل ، نرى ان فشلنا في تقديم الدعم بصورة نشطة اليوم للجهود التي تبذل للتوصل الى حل المشكلـة التي تشكل خطراً على الأمن والسلم في المنطقة قد يخلق سابقة يمكن أن تؤدي الى تعريف أمننا أيضا للخطر لاننا أمة صغيرة ضعيفة عسكرياً . ومن ثم نرى انه من مصلحةنا المشتركة أن نتمسك الجمعية العامة والمجتمع الدولي بتلك المبادئ الأساسية من أجل السعي جدياً للتوصل الى حل لمشاكل أمريكا الوسطى .

ويعلم كل وفد هنا اليوم أن النقطة الأساسية للصراع في المنطقة تتركز في نيكاراغوا ، نظراً لأن الخلافات بين ذلك البلد والولايات المتحدة ، التي تفوق خلافاته مع جيرانه ، هي محور كل الصراعات في المنطقة . ولكل من الطرفين ، كما أعلمنا شكاوى خاصة به . ونرى أن تلك الشكاوى ينبغي أن تحل على مائدة التفاوض بدلاً من استخدام الضغوط الاقتصادية والعسكرية . وإذا كانت نيكاراغوا تصدر حقاً الأسلحة الى البلدان المجاورة لاثارة الشقاق ، طبقاً للمزاعم الواسعة الانتشار والمستمر ، فإننا وغيرنا من الدول الأعضاء على استعداد لأن نفحص الأدلة إن كانت هناك فعلاً أدلة ولأن ندين علناً أفعال نيكاراغوا ، ولكن أين هو الدليل على صادرات تلك الأسلحة ؟ أين هو الدليل على ان القوات النيكاراغوية أو عملاءها تحارب في بلدان أخرى أو في بلدان مجاورة من أجل تقويض تلك الحكومات ؟ وعلى نقيض ذلك نحن نعلم من هم المستشارون الأجانب في هندوراس ولم يعد يراودنا شك بعد أن ما يسمى بالجماعات المناوئة للشورة تحصل على الاموال من برلمان أكثر البلدان قوة . إننا نود أن نعلم من يروجون الادعاءات ضد نيكاراغوا بأننا بصراحة غير مقتنعين ، ومن ثم نشك في وجود مثل ذلك الدليل . ويبدو ان ذلك من قبيل تلويث سمعة المغضوب عليه توطئة للإجهاز عليه .

ومن ناحية أخرى ، بينما نحن على استعداد أيضا لبحث مصلحة الولايات المتحدة في أمن المنطقة بأكملها ، فإننا نعتقد أن تلك الدولة العظمى قد افترت في رد فعلها في المنطقة وربما قامت بما يسمى بدورها الحارس بما يتجاوز أصول اللياقة السياسية وحدود القانون الدولي . إن الدعم السافر للجماعات المناوئة للثورة التي تعمل ضد حكومة شرعية ، وتقديمها الى السلفادور وهندوراس المزيد من التسهيلات العسكرية الموجهة الى صميم وجود حكومة نيكاراغوا ، وبث الالغام في موانئ نيكاراغوا وتحدي محكمة العدل الدولية ، كل ذلك في رأينا لا يساعد حكومة الولايات المتحدة على تبرير موقفها . إننا نقدم ذلك النصح كبلد صديق للولايات المتحدة يشعر كذلك شعورا جادا بالقلق إزاء عزلتها المتزايدة في الشؤون الدولية .

وأود أن انتقل الآن الى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/40/737 المؤرخة في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . ويود وفدي قبل كل شيء أن يعرب عن شكره وتقديره للأمين العام على التقرير التفصيلي والسلس الذي ساعدنا على أن نحسن تفهم الحالة المعقدة السائدة في المنطقة . ويود وفد غانا أن يعرب أيضا عن امتنانه العميق لبلدان مجموعة الكونتادورا : بنما ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، وكذلك بلدان الدعم الأخرى في أمريكا اللاتينية التي جاهدت بشجاعة خلال العام الماضي من أجل إعادة السلام والاستقرار في المنطقة . ولولا جهودها الحازمة في مواجهة المصاعب العديدة لكانت بلدان أمريكا الوسطى في حالة حرب بعضها مع بعض . ويُسلم وفدي أن عملية كونتادورا هي أكثر الأساليب ملاءمة من الواجهة العملية للتوصل الى حل لمشكلة أمريكا الوسطى . وعلاوة على ذلك ، فإنها لا تعمل على توحيد بلدان أمريكا اللاتينية فحسب بل انها تعمل على تشكيل علاقات جديدة بين بلدان أمريكا اللاتينية وجاراتها في الشمال . ومن ثم نود ان نكرر مرة أخرى تأييدنا لتلك العملية تأييدا قويا وتضامنا معها .

بيد أن الأمين العام في تقريره يخبرنا :

"انه على الرغم من الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا فإن

الموقف في أمريكا الوسطى لم يكف عن التدهور خلال هذه السنة" . (A/40/737 ،

الفقرة ٨)

ويشير الأمين العام ، بالطبع ، الى التزايد المؤسف لحوادث الحدود ، والتهديدات ، وحالات التدخل الاجنبي واستمرار وجود القوات العسكرية من خارج المنطقة . ويمثل ذلك مساسا محزنا للمحاولات التي تبذل للتخفيف من التوتر والصراع وازالتهما من المنطقة . بيد انه ينبغي أن نشيد بالجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا لتعزيز الحوار والمفاوضات في تلك الظروف الصعبة ، ونهنئ أيضا حكومات الأرجنتين واوروغواي والبرازيل وبيرو على الدعم الذي قدمته في الجهد المبذول من أجل السلم والتعاون في المنطقة . اننا على ثقة ان جميع الاطراف متويدة عملية كونتادورا التي هي أفضل بكثير من الصراعات المسلحة التي تؤدي الى خسائر في الارواح والممتلكات .

كذلك مما يشير قلقاً بالغاً لوفدي التدهور في العلاقات بين كوستاريكا ونيكاراغوا في السنة الماضية . لقد اصحت حوادث الحدود ، أكثر تواترا وأشد انتهاكا للسلم . وكبلدين متجاورين ، فإنهما لن يعرفا السلام إلا إذا اعتمدت كل واحدة على الصداقة والتفهم والالتزام بسلم الأخرى . وهما بلدان ربط بينهما التاريخ والتقاليد على مدى قرون عديدة . ومن ثم فإننا نناشد البلدين اللذين تربطنا بهما علاقات صداقة الى إغماذ سيوفهما والاستجابة لنصيحة لجنة الوساطة للمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية ، التي قررت في تموز/يوليه من هذا العام :

"ان تشرع في بداية المحادثات التي اشير اليها في الرسالة المتبادلة بين الرئيسين في ١ و ٢ تموز/يوليه ، في داخل إطار عملية التفاوض لمجموعة بلدان كونتادورا" .

ويرحب وفدي بكون مشروع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى قد اصبح متاحا حاليا . لقد درسنا نصوصه المختلفة بدقة ، ومع اننا نشعر بأن بعض اجزائه تتطلب المزيد من التفاوض بدقة من أجل ارضاء كل الاطراف ، فإننا نؤيد غايته العامة ، لاسيما وانه يهدف الى التوصل الى تسوية سياسية تفاوضية .

ونحن نغتنب بصفة خاصة لتأكيد الوثيقة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدوا الأمريكية ، وعلى ضرورة الاضطلاع بأعمال اضافية على المستوى الوطني مثل المشاركة الفعالة للشعوب في العملية الوطنية لاتخاذ القرارات وتحقيق المصالحة الوطنية ، والعمو الحقيقي عن جميع المواطنين المقيمين في الخارج . وهذه الجوانب تجعل من الوثيقة أداة ثمينة في السعي الى السلم والى ممارسة جميع البلدان المعنية لارادتها السياسية . وان انعقاد اجتماعين بالفعل للمفوضين بشأن مشروع الوثيقة منذ صدوره في ١٢ ايلول/سبتمبر من هذا العام ، ليبشر بالخير فيما يتعلق بالجهسود المتضافرة لمجموعة كونتادورا ومؤيديها في امريكا اللاتينية .

وبغية اعطاء عملية كونتادورا فرصة للنجاح ، يتعين أن تمتنع جميع الاطراف عن القيام بأنشطة يمكن أن تنال من فعالية هذه المحاولة . وأشير هنا الى المبادرات العسكرية ومساندة الزمر المنشقة وغيرها من القرارات المتعمدة التي من شأنها أن تعرقل العملية . ونحن لا نستطيع ، ولا نريد أن نشكك في حسن نية أي طرف في هذه المرحلة . بل إننا نواصل مناشدة الجميع أن يؤيدوا عملية كونتادورا لا بالكلمات فحسب بل بالأعمال أيضا بحيث يمكن أن تكون المنطقة أكثر أمنا لصالح الجميع .

وشمة عامل حاسم آخر ، إن لم يكن أهم العوامل كلها في محنة امريكا الوسطى ، يتمثل في الخلاف بين نيكاراغوا والولايات المتحدة . ونحن لا نود أن نكرر الجوانب السديدة في حجج كل من الطرفين . بل نود أن نشير الى انه لا يوجد حل واقعي للعلاقات المتدهورة بين البلدان سوى الحل الذي يتم التوصل اليه عن طريق الحوار والتفاهم . ولا يعرف وفد بلادي ، كدولة عضو في الأمم المتحدة ، طريقا أفضل لتحقيق السلم . ولذا نشعر بالاسف لتوقف محادثات منزانينو الرامية الى تطبيع العلاقات بين البلدين . ونحن نحشهما على استئناف المحادثات في أسرع وقت ممكن .

ويود وفدي أن يختتم اسهامه في هذه المناقشة بمشاطرة الامين العام ووزراء خارجية مجموعة كونتادورا آراءهم واستنتاجاتهم بأن جذور أزمة امريكا اللاتينية يجب البحث عنها في الهياكل الاجتماعية الاقتصادية الظالمة والسياسات الداخلية لبلدان

هذه المنطقة الفرعية . وفي هذه الظروف ، تعتبر ممارسة الارادة السياسية من جانب البلدان المعنية ضرورة قصوى في الجهود الرامية الى ايجاد الحلول . ونود ان نكرر ان مشاكل المنطقة لا يمكن حلها إلا بواسطة الحوار والمفاوضات السياسية والدبلوماسية في إطار عملية كونتادورا . بعبارة أخرى ، لا يمكن تخليص امريكا الوسطى من محنتها وازمتها الاجتماعية الاقتصادية الحاليتين إلا بعقد العزم على بذل المزيد من الجهود لتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية لبلدان المنطقة وبالتزام حكوماتها بالمشاركة في الحوار والمفاوضات . إن التحفز السياسي والتهديد باستعمال أو التكتيكات العسكرية والترهيبية أو اللجوء اليها فعلا أمور تتسم بقصر نظر واضح ولن تكون مجدية ويجب ادانتها وعدم التشجيع عليها ونحن موقنون بأن جميع الاطراف لن تجنح للسلم فحسب ، بل ستظهر أيضا الارادة السياسية اللازمة لاقرار هذا السلم ، بحيث يمكن لمناقشة السنة المقبلة ان تعقد في ظروف أفضل كثيرا من الظروف السائدة حاليا في هذه المنطقة الفرعية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥